أركيولوجيا النص التوراتي
عند أبي الحسين البصري المعتزلي
(ت: ٤٣٦هـ/١٠٤٥م)
دراسة تحليلية من خلال المصادر المتأخرة

إعداد الدكتور

عادل سالم عطية جاد الله

أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

ملخص

جاء هذا البحث الموسوم بعنوان "**أركيولوجيا النص التوراتي عند أبي الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦/١٠٤٥) دراسة تحليلية من خلال المصادر المتأخرة** " في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فقد بينتُ فيها أسباب اختيار الموضوع وأسئلته، ومنهج البحث وخطته. وأبان التمهيد عن ترجمة موجزة لشخصية أبي الحسين البصري بوصفه مؤسس آخر مذاهب المعتزلة في علم الكلام.

أما مباحث هذا البحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: إعادة بناء آراء أبي الحسين البصري من خلال مصادر المتأخرين.

المبحث الثاني: موقف أبي الحسين البصري النقدي من قضية نسخ الشرائع عند اليهود.

المبحث الثالث: موقف أبي الحسين البصري من النبوءات التوراتية ببعثة النبي ﷺ.

ثم جاءت خاتمة البحث مضمنة أبرز نتائجه، وأعقب ذلك كله ثبت المصادر والمراجع.

ومن أهم نتائج البحث: أضحى لدينا إمكانية الحصول على كمية كبيرة من نصوص أبي الحسين البصري، ومن ثم إمكانية إعادة بناء كتابه "غرر الأدلة" Reconstruction of the content of the Ghurar من خلال النصوص التي أوردها المتأخرون في مصنفاتهم كابن الملاحمي والحِمصيّ وفخر الدين الرازي وغيرهم.

الكلمات المفتاحية:

أركيولوجيا، النص التوراتي، أبو الحسين البصري

This research entitled "The Archeology of the Biblical Text according to Abu al-Husayn al-Basri Al-Mu'tazili (T.: 436/1045) An analytical study through late sources" came in an introduction, a preface, three topics and a conclusion.

As for the introduction, I explained the reasons for choosing the topic and its questions, as well as the research methodology and plan. And he revealed a brief translation of Abu al-Husayn al-Basri for another founding person of the Mu'tazila doctrines in theology.

The topics of this research are as follows:

The first topic: rebuilding the views of Abu al-Husayn al-Basri through other sources.

The second topic: Abu al-Husayn al-Basri's position is related to the issue of abrogating the laws of the Jews.

The third topic: Abu al-Husayn al-Basri's position on the biblical prophecies of the Prophet's mission

Then confirm the sources and references.

The most important results of this research: It became possible to obtain a large amount of the texts of Abu al-Husayn al-Basri, and then rebuild his book “And then, and then Reconstruction of the content of the Ghurar through the texts that were mentioned by the latecomers in their works, such as Ibn Al-Malahmi, Al-Din Al-Razi and others.

key words:

Archeology, the biblical text, Abu al-Husayn al-Basri.

مقدمة:

لم يُعن الباحثون العرب بأبي الحسين البصري (ت: ٤٣٦هـ/١٠٤٥م) ونتاجه الفلسفي عدا كتابي "المعتمد في أصول الفقه" و" شرح العمد" وما يتعلق بهما من مسائل أصولية، بينما حظيتْ شخصية أبي الحسين البصري وكتاباته الكلامية عند المستشرقين الأوروبيين باهتمام واسع وملحوظ؛ ذلك بوصفه «مؤسس آخر مدرسة تجديدية في المعتزلة»[1]. كما كان لفكره وامتداده أثر كبير في تطور علم الكلام، حتى فيمن سوى المعتزلة من الإمامية الاثنا عشرية والزيدية والأشعرية، بل امتد تأثيره الثيولوجي إلى يهود القرائين.

وهذا التفاعل بين المذاهب -تأثيرا وتأثرا- مسألة طبيعية، بل حتمية أفرزتها القواسم المشتركة بينها، كالاتصال السياسي، والبيئة الجغرافية، والثقافية، وهو دليل قاطع على الانفتاح والبعد عن الدوائر المغلقة أحادية الرأي، مما أكسب فكر أبي الحسين البصري سلطة قوية على أصحابه ومؤيديه من جهة، وثورة نقدية على معارضيه من جهة أخرى.

وقد استدعى وصف الخطاب اللاهوتي وتحليله ونقده ما يمكن تسميته بالمنهج الأركيولوجي بوصفه منهجية حفرية في النقد، والذي ترجع أصوله ومحوريته إلى الفرنسي ميشيل فوكو(ت: ١٩٨٤م)، وذلك لبيان أصالة منهج أبي الحسين البصري من خلال الآليات الإجرائية التي طبقها في ممارساته النقدية على النص التوراتي.

وإذا كان لم يُقدر لنا في الدرس الفلسفي المعاصر الاحتفاظُ بأيّ شيء من كتابات أبي الحسين الكلامية سوى أجزاء قليلة من كتابه " **تصفح الأدلة** " فإنه من باب الإمكان إعادة بناء آرائه أو إحياء نصوصه اعتمادًا على كتابات اللاحقين من أتباعه وتلاميذه، وبالاستناد-بحذر شديد- إلى كتابات المخالفين أو الخصوم من المذاهب الأخرى؛ لكونه كثيرَ التصنيف والإملاء في علم الكلام وبحوثه، يدل على

ذلك وصف الوزير جمال الدين القفطي (ت: ٦٤٦هـ) إياه بأنه «أحكم قواعده، وقيد أوابده، وتصيد شوارده»[٢].

وفي الحقيقة، لم تكن لأبي الحسين البصري مدرسةٌ بالمعنى المتعارف عليه في تاريخ الفلسفة قديمًا، كأكاديمية أفلاطون (ت: ٣٤٧ ق.م)، بل هي مدرسة بمعنى مسايرة اللاحق وتأثره بالسابق؛ يدل على ذلك، رغم الفاصل الزمني الطويل، مديات تأثيره –بوجه خاص– في كتابات **ابن الملاحمي من متأخري المعتزلة، والحِمصيّ الرازي من الإمامية الاثنا عشرية.**

والذي يدقق في الإشارات والاقتباسات التي وردت لدى ابن الملاحمي والحِمصيّ يجد أنهما وظفا كتاب "**غرر الأدلة**" في مسائل كلامية متعددة[٣]؛ منها: مسألة إثبات النسخ، والرد على فرق اليهود ودحض مقالتهم في تأبيد النص التوراتي، وذلك رغم أنّ هذا الكتاب –غرر الأدلة– لم يصلْ إلى أيدينا حتى الآن. وقد يدل على هذا التوظيف –على سبيل المثال– قول ابن الملاحمي بوصفه حاملا للمذهب الكلامي لأبي الحسين البصري: «**حكى شيخنا أبو الحسين عن التوراة أحكاما قرن بها التأبيد، وأريد بها أوقاتا متقطعة**»[٤]. وهذا التوظيف أيضًا متجل بدقة لدى الحِمصيّ الرازي في كتابه "المنقذ من التقليد والمرشد إلى التوحيد"[٥].

ولّما كان المعتزلة من أوائل الذين خاضوا غمار الجدل الديني في المجتمع الإسلامي، ففي هذا السياق ذاته تقول المستشرقة الألمانية المعاصرة زابينه شميتكه (Sabine Schmidtke) عن التلقي اليهودي[٦] واستجابتهم لمنتوج أبي الحسين البصري وتأثيره: « على الرغم من أنّ يوسف البصير يشير –لمناسبة ما– إلى كتاب أبي الحسين الكبير الآخر في الكلام "**غرر الأدلة** " فإنّ شيئًا من هذا الكتاب لم يظهر إلى الآن في أي مستودعات الجنيزا اليهودية. **ومن المعلوم أنّ هذا الكتاب يتضمن فصلا جدليا مفصلا ضد اليهود في مسألة نسخ التوراة والإنجيل العبري،**

وهو ما يبين السبب في كونه أقل شيوعا بين القراء اليهود من كتابه "تصفح الأدلة "»[٧].

كما تنضاف لهذا الكتاب –على وجه خاص– أهمية أخرى نابعة من وصف سعد الدين التفتازاني(ت: ٧٩٣هـ) إذ يقول: «لقد جمع أبو الحسين البصري في كتاب "غرر الأدلة" ما يُوقف من نصوص التوراة على صحة نبوة محمد ﷺ»[٨].

–أسباب اختيار الموضوع:

تظهر هذه الأسباب في الأمور التالية:

١. تحديد موقف أبي الحسين البصري –في ضوء مصادر تلاميذه– من النسخ وحقيقته، وما هو الفرق بين النسخ والبداء.

٢. الكشف عن أدلة أبي الحسين البصري العقلية في الرد على المانعين جواز النسخ من فرق اليهود.

٣. تحديد منهج أبي الحسين البصري في تفسير البشارات والتنبؤات التوراتية ببعثة النبي محمد ﷺ.

٤. إبراز أثر اللاهوت العقلاني عند أبي الحسين البصري في متكلمي اليهود. وإثبات هذا الأثر هو ما تبنته بعض الدراسات الاستشراقية المعاصرة[٩].

–إشكالية البحث:

تظهر من خلال عدد من الأسئلة، وذلك على النحو التالي:

١. هل أفرد أبو الحسين البصري بابا أو كتابا للكلام على فرق اليهود وموقفها من النسخ؟

٢. هل تطرق أبو الحسين البصري لمناقشة بشارات الكتاب المقدس بقدوم بعثة النبي ﷺ؟

٣. ما هي مصادر أبي الحسين البصري في دراسة هذه التنبؤات التوراتية ؟

٤. هل أحدث أبو الحسين البصري تأثيرا حقيقيا في القرائين اليهود؟

٥. هل عرفَ المعتزلة ما يطلق عليه "منهج النقد التاريخي" في دراسة النصوص التوراتية داخليا وخارجيا؟

-منهج البحث:

اتبعتُ في دراسة هذا الموضوع منهجا تحليليا نقديا قائمًا على الوصف لموقف أبي الحسين البصري من مسألة النسخ عند اليهود، ومسألة النبوءات التوراتية، مع مقارنة آرائه بالمذاهب الكلامية المختلفة.

-خطة البحث:

جاء هذا البحث الموسوم بعنوان "**أركيولوجيا النص التوراتي عند أبي الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦/١٠٤٥) دراسة تحليلية من خلال المصادر المتأخرة** " في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فقد بينتُ فيها أسباب اختيار الموضوع وأسئلته، ومنهج البحث وخطته. وأبان التمهيد عن ترجمة موجزة لشخصية أبي الحسين البصري بوصفه مؤسس آخر مذاهب المعتزلة في علم الكلام.

أما مباحث هذا البحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: إعادة بناء آراء أبي الحسين البصري من خلال مصادر المتأخرين.

المبحث الثاني: موقف أبي الحسين البصري النقدي من قضية نسخ الشرائع عند اليهود.

المبحث الثالث: موقف أبي الحسين البصري من النبوءات التوراتية ببعثة النبي ﷺ.

ثم جاءت خاتمة البحث مضمنة أبرز نتائجه، وأعقب ذلك كله ثبت المصادر والمراجع.

تمهيد ترجمة لأبي الحسين البصري:

هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري[١٠]، مؤسس آخر مذاهب المعتزلة في علم الكلام[١١]، وأفضل متأخريهم[١٢]، وهو من رجالات الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة التي ذكرها ابن المرتضى[١٣] (ت: ٨٤٠هـ). وأتباعه يُطلق عليهم «الحُسينية» حسب التوصيف الذي أطلقه الفخر الرازي[١٤](ت: ٦٠٦هـ).

وهو من تلاميذ قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني(ت: ٤١٥هـ)، وكان يحضر دروسه، وأخذ عنه، وكان أستاذا غير مباشر[١٥] لركن الدين محمود بن الملاحمي الخوارزمي (ت: ٥٣٦هـ) الذي تابع آراء أستاذه ودافع عنها في معظم تعاليمه ومؤلفاته.

وفي هذا السياق يذكر **ابن المرتضى** أثر[١٦] أبي الحسين البصري وتلميذه محمود بن الملاحمي فيقول: « وقد تابعهما خلق كثير من العلماء المتأخرين كالإمام يحيى بن حمزة[١٧]، وأكثر الإمامية، والفخر الرازي من المجبرة اعتمد على رأيه في اللطيف وغيره»[١٨].

وكان مذهب أبي الحسين البصري متأثرا بطريقة الفلاسفة[١٩]، تدل على ذلك إشارة أبي الفتح الشهرستاني (ت: ٥٤٨ه) التي مفادها أنّ أبا الحسين البصري كان فلسفي المذهب[٢٠]، ينهج في جميع مقالاته مناهج الفلاسفة[٢١]، وهذا معناه أنه أوجد خطا جدليا بين الاعتزال والفلسفة، كمحاولة للثورة على النمطية والاتباعية المذهبية، ومبادرة منه لتأسيس الأصول الاعتزالية وفق رؤيته الفلسفية[٢٢] التي تستند إلى النقد ووجوهه.

وأيضا وردت لدى الباحثين الغربيين إشارات متعددة، تظهر معرفة أبي الحسين البصري بكتاب الطبيعة لأرسطو، إذ كان تلميذا للمسيحي أبي علي بن السمح (ت: ٤١٨هـ) كما في تحليلات سترن S.M.Stern[٢٣].

أما ويلفرد مادلونغ فقد اعتبر معرفة أبي الحسين البصري بالفلسفة أعمق من أي متكلمي عصره، ففي دليل "التخصيص" بوصفه دليلا على وجود الله تعالى[٢٤]، تمت صياغته بهذه الطريقة ليواجه الفلاسفة، وهو يظهر معرفة جيدة بالفلك والطبيعة لدى أرسطو.

ويقول خان تيبل (Jan Thiele) بعد حديثه عن تعلم أبي الحسين البصري الطب والفلسفة:« قد وجهه تعليمه إلى ضروب من النظر جديدة[٢٥]، وحمله على نقد بعض أصول البهشمية الكلامية في محاولته الدفاع عن مذهب المعتزلة ضد مناوئيه»[٢٦]. وهذا معناه أنه قام بنقد أسس البهشمية؛ لتصحيح بعض المفاهيم والحجج من أجل الدفاع عن مفاهيم المعتزلة ومقولاتها بشكل أكثر فعالية ضد اعتراضات الخصوم.

لكنّ هذا البناء الفلسفي للقضايا الكلامية أو توثيقها بالمقولات الفلسفية كان سببا في نفور مدرسة البهشمية منه وسخطهم عليه، فقد رأوا أنه « دنس نفسه بشيء من الفلسفة وكلام الأوائل»[٢٧].

ورغم أنّ أبا الحسين البصري كان مستهجنا[٢٨] لدى أتباع البهشمية ومتأخريها من المعتزلة بسبب نقده للقاضي عبد الجبار وشيوخه؛ فإن تفكيره ظل ذا أثر في تطور علم الكلام في المراحل اللاحقة[٢٩].

وفيما يتعلق بمؤلفاته، فإن لأبي الحسين البصري كتبا كثيرة، منها:[٣٠]

(عيون الأدلة- غرر الأدلة- تصفح الأدلة- شرح العمد[٣١]- شرح الأصول الخمسة- المعتمد في أصول الفقه- نقض الشافي في الإمامة- نقض المقنع في الغيبة).

وفي رأي الباحث أنّ من يتصفح ما وصل إلى أيدينا من هذه المؤلفات يمكنه أن يقف على المعطيات التالية:

المعطى الأول-كان أبو الحسين كثير التصنيف والإملاء في علم الكلام، وهذا واضح من خلال كتابه "تصفح الأدلة" والنصوص التي عثر عليها ضمن الكتب اللاحقة، وهي تشكل جزءًا من كتاب "غرر الأدلة".

المعطى الثاني- كان مهتما بالعلوم الشرعية وخاصة علم أصول الفقه، فألف كتاب (المعتمد في أصول الفقه)، وهو عمدة في أصول الفقه، إذ إنه «أصل لأكثر الكتب التي صنفها المتأخرون في هذا الفن واعتمدوه»[٣٢]. وهذا يؤكد الصلة الحقيقية بين علم الكلام وعلم أصول الفقه.

المعطى الثالث-إنّ من المهام التي كلف بها نفسه أعمال المعارضة والخصوم، فقام بالرد على معارضيه، يظهر ذلك من خلال نقوضه المستمرة لآراء الإمامية وأطروحاتها، لاسيما آراء الشريف المرتضى في مسائل الإمامة والعصمة والغيبة.

فمثلا كان أبو الحسين البصري يرفض القول بالنص والتعيين، فيقول: « **نحن قد بينا من قبل بطلان القول بالنص**، وذكرنا من الأخبار ما هو أشهر مما يدعونه من هذا الخبر»[٣٣].

ونظرا لأهمية مسألة الإمامة[٣٤] أفردها بالبحث والتحليل كما يتضح ذلك من الفصل الذي وصل إلى أيدينا تحت عنوان «فصل منتزع من كتاب شرح الأصول في الإمامة» بل وعد أيضًا بإشباع الكلام فيها مرة أخرى في كتاب التصفح[٣٥].

وفي مسألة الإمامة، كان ابن الملاحمي[٣٦] كثير النقل والاقتباس عن أبي الحسين البصري، بل مال إلى اختياراته حينا[٣٧]، وأيدها حينا آخر[٣٨].

المبحث الأول
إعادة بناء آراء أبي الحسين البصري من خلال مصادر المتأخرين

ذهبت المؤرخة المعاصرة إيلا لانداو- تاسيرون Ella Landau- Tasseron إلى أنّ النصوص التي أُعيد بناؤها لا يمكن اعتدادها ممثلة للمصنفات الأصلية بتمامها؛ إذ لا سبيل إلى معرفة مقدار ما حذفه أصحاب المصادر التي بين أيدينا من نصوص المؤلفات الأصلية(٣٩)، ورغم ذلك، فإنني أميلُ إلى أن المصادر المتأخرة –نظرًا لما تتضمنه من نصوص وشذرات لمصادر مبكرة- اكتسبت أهمية بالغة قد ترقى إلى أهمية الأصول الأولى ذاتها.

ومن جهتها تعترف الألمانية زابينه شميتكه Sabine Schmidtke بأنّ ما احتفظ به من فكر المعتزلة يرجع الفضل فيه إلى الإمامية والزيدية، بالإضافة إلى رجال الدين اليهود، وخاصة يهود القرائين(٤٠).

لذا امتدح د. حسن حنفي (ت: ٢٠٢١م) المنجز الفكري الذي أنجزه بعض الأساتذة العرب المتخصصين في الدراسات العبرية والفلسفية عندما اهتموا بنشر النصوص اليهودية؛ «استردادا لجانب من التراث العربي»(٤١).

أما في مجال « **حفظ المواد النصية الرئيسة للمعتزلة**، فإن النشاطات العلمية **للزيدية والقرائين** تعتبر ذات أهمية خاصة؛ حيث إنهم يتبنون مذاهب المعتزلة إلى حد بعيد في تفكيرهم الكلامي الخاص، بل إنهم نسخوا كميات كبيرة من نصوص المعتزلة بأسلوب منظم»(٤٢).

يُظهر هذا الرأي السابق مدى عناية الزيدية والقرائين بالفكر الكلامي للمعتزلة، بالإضافة إلى أنهم نسخوا نصوص المعتزلة بصورة مكثفة، وهذا ما لم يتحقق –كما –تزعم شميتكه- بالنسبة للإمامية حيث «**لا توجد دلالات حتى الآن على حدوث الشيء ذاته من قبل علماء الشيعة الإمامية**»(٤٣). وهذا الرأي فيه نظر، وسأناقشه في الصفحات القادمة.

ويهمني أن أشير إلى ملاحظة مهمة، وهي تأثر الربانيين أيضا بالتراث الاعتزالي، فيقول الربي اليهودي موشيه مردخاي تسوكرZuker (ت: ١٩٨٧م) عن تأثر أعمال الجاؤونيم بالمصادر العربية: «يبرز بصورة واضحة تأثير المصادر العربية في المضمون والشكل في الشروح المسهبة للربي صموئيل بن حفني»(٤٤).

واتفق المفكر المصري د. حسن حنفي (ت: ٢٠٢١م) مع بعض السابقين عليه في أنه ليس هناك إبداع يهودي خالص، وإنما بدأ هذا الإبداع عند الاحتكاك اليهودي مع الثقافات الأخرى والتصورات المغايرة التي لم تنفك عن النظر في الفلسفة وفنون الحكمة، واقتناء الفضائل العقلية. يدل على ذلك أن «**سعيد بن يوسف الفيومي حاول تأسيس علم كلام يهودي على النسق الإسلامي**»(٤٥).

ورغم أنّ اليهودية أقامت سدا في وجه التيارات والمؤثرات الخارجية فإن المسائل التي قتلتها المدارس الكلامية بحثا وفهما عرفت طريقها إلى مفكري اليهود ومدارسهم، وقد «عظم هذا التأثير أولا وقبل كل شيء في ميدان الفكر الديني والنظر الفلسفي حيث شعرت المراكز الثقافية اليهودية بالحاجة إلى حل المشكلات الدينية الفلسفية التي صارت موضع نقاش وبحث، وبسبب ما وقع فيها من تضارب في الآراء بين الفرق الإسلامية المختلفة»(٤٦).

ويجدر بنا الآن الإلماع إلى مؤلفات المتأخرين التي تضمنتْ نصوصا أو إشارات لأبي الحسين البصري المعتزلي، وذلك على النحو التالي:

أولا- متأخرو المعتزلة:

إنّ كتاب " تصفح الأدلة " لأبي الحسين البصري تم تلخيصه بصورة دقيقة لدى ابن الملاحمي في كتابه "المعتمد في أصول الدين"(٤٧)، وفي مقدمة هذا العمل الكلامي يذكر ابنُ الملاحمي أنه ينوي أو يروم إكمال عمله مستلهما روح أبي الحسين البصري (الذي توفي قبل إتمامه، وبلغ من فصول التوحيد إلى باب نفي الرؤية عنه تعالى)(٤٨) .

وبناء على رغبة تلاميذ ابن الملاحمي وأصحابه، فقد قام بتأليف مختصر[٤٩] لكتاب "المعتمد" وهو كتاب "الفائق"، الذي يغطي مسائل علم الكلام برمتها. ومن المحتمل أنّ ابن الملاحمي استخدم في هذا العمل على نطاق واسع عمل أبي الحسين الكلامي المنهجي؛ أي كتاب "غرر الأدلة" الذي لولا ذلك لضاع تماما.

وبينما لم يذكر ابن الملاحمي في كتابه "الفائق" هذا العمل صراحة، فإنه كان على دراية بكتاب "غرر الأدلة" كما يتضح من مراجعة كتاب "المعتمد"[٥٠] ذاته.

وفي كتابه "تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة"، الذي قام ابن الملاحمي فيه بدحض المذاهب الفلسفية، توجد إشارات متعددة[٥١] لأبي الحسين وكتابه "التصفح"[٥٢].

ويهمني الآن أن أشير إلى أنّ المستشرقَين مادلونغ وشميتكه نبها إلى تأثير مدرسة أبي الحسين البصري في جار الله الزمخشري، فإذا كان الزمخشري حريصًا -في عرضه موضوعات أصول الدين- على العرض الموضوعي للآراء المختلفة دون تدخل كبير منه، فإنه كان في المرات القليلة التي يفضل فيها رأيا على آخر يبدو متأثرا بآراء ابن الملاحمي المتأثر بدوره بأبي الحسين البصري، مثلما حدث في مسألة أنّ الله قادر على فعل سائر الأفعال التي تدخل تحت القدرة[٥٣].

ثانيا-الإمامية الاثنا عشرية:

في الفترة التي كان متكلمو الشيعة مستغرقين في مذاهب خصومهم المتكلمين من البهشمية وأبي الحسين البصري وجدنا تأييد الشريف المرتضى (ت: ٤٣٦ه/١٠٤٠م) ومعظم تلامذته لمقالات البهشمية عامة، ومعه وصل الالتحام بين الإمامية والمعتزلة إلى شكله النهائي، بينما جنح سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحِمصيّ الرازي (توفي بعد ٦٠٠هـ) إلى آراء أبي الحسين البصري في خلافياته مع أتباع أبي هاشم الجبائي[٥٤].

كانت الإمامية الاثنا عشرية واقعة تحت سيطرة التلقي الاعتزالي، منذ ذلك الحين في القرن الثالث الهجري، كانوا مترددين في البداية في تبني الآراء الكلامية لأبي الحسين البصري.

ولنفترض أن يكون سبب العداء أو الاختلاف ناتجا عن نقوض أبي الحسين البصري لكتابي الشريف المرتضى "الشافي في الإمامة" و "المقنع في الغيبة" أي غيبة الإمام الثاني عشر.

وقد كانت ردود أبي الحسين الجدلية معروفة، وقوبلت بالنقد من قبل عدد من علماء الإمامية، مثل: أبو علي حمزة سالار بن عبد العزيز الديلمي (ت: ٤٦٣/١٠٧٠) و محمد بن علي الكراجكي (ت: ٤٤٩/ ١٠٥٧-٥٨) ثم عبد الجليل بن أبي عبد الفتاح الرازي، الذي ألف ردا لكتاب "التصفح" لأبي الحسين البصري. وهو فيما يبدو نقد لآراء الأخير كما وردت في كتاب "تصفح الأدلة"، وللأسف لم يصل إلينا شيء من هذه الردود المشار إليها(٥٥).

وفي أواخر القرن السادس الهجري بدأ تأثير الآراء الكلامية لأبي الحسين ينفذ إلى الإمامية الاثنا عشرية، وسرعان ما حلّ محل المذاهب السابقة من مذاهب البهشمية.

هذا وقد تم توظيف كتابي "غرر الأدلة" و "تصفح الأدلة" لأبي الحسين البصري على نطاق واسع من قبل سديد الدين محمود بن علي الحِمصيّ الرازي (توفي بعد ٦٠٠/١٢٠٤) وهو واحد من أوائل الإمامية الذين تبنوا تعاليم أبي الحسين البصري.

وكانت معرفة الحِمصيّ جلية بكتابات أبي الحسين البصري من خلال الاقتباسات التي أخذها من كلا الكتابين السابقين، وذلك في جميع أجزاء عمله الموسوم بعنوان "**المنقذ من التقليد**"(٥٦).

ولنضرب على هذا بمثالين أوردهما الحِمصيّ على لسان أبي الحسين البصري، أولهما: «**قال الشيخ**: ورأيتُ في التوراة بعد قوله من إخوتهم: وأجعل كلمتي في فيه، وأيما رجل لم يسمع القول الذي يتكلم باسمي، فإني أنتقم منه»(٥٧).

وثانيهما، **قال أبو الحسين:** «وذكر لي بعض اليهود أنهم يعتقدون أنه لا يجيء نبي من بني إسرائيل من بعد موسى»[٥٨].

وأيضا في حالات كثيرة يشير الحِمصيّ إلى أبي الحسين البصري وينقل عنه دون تسمية أي عنوان لعمل محدد.

كما استخدم الحِمصيّ كتاب الفائق لابن الملاحمي، والذي كان يسميه عادة "صاحب الفائق"[٥٩] ، رغم أنه لا يوجد ما يدل على اطلاعه أو وقوفه على كتاب "المعتمد" لابن الملاحمي.

ومن المحتمل أن يكون الحِمصيّ قدم كتابات أبي الحسين البصري وابن الملاحمي إلى فخر الدين الرازي الذي –وفقا لمصادر الإمامية الاثنا عشرية– درس معه لبعض الوقت.

لذا فمن الممكن أن يكون فخر الرازي كان على دراية بكتابات الحِمصيّ لاسيما أهم أعماله في علم الكلام؛ وهو كتاب "المنقذ من التقليد".

إن كثيرا من مصادر الحِمصيّ واقتباساته من أبي الحسين البصري تزودنا بأفكار قيمة حول هذا الأخير، وكتابه المفقود "غرر الأدلة"[٦٠].

لذا يقول الشيخ آقا بزرك الطهراني[٦١] عن كتاب الحِمصيّ: « **ينقل فيه عن الغرر لأبي الحسين البصري**»[٦٢].

وفي بعض الأحيان نقف في بعض الأقسام على أوجه تشابه بين الفائق لابن الملاحمي واقتباسات الحِمصيّ.

إن إحدى الصفات الجديرة بالملاحظة أن مؤلف كتاب "غرر الأدلة" كان على معرفة غير عادية بالكتاب المقدس والمسيحية، وخاصة التفسير اليهودي. ويمكن رؤية ذلك بوضوح في القسم الذي كرسه الحِمصيّ نفسه في كتابه "المنقذ من التقليد" عن البشارات الكتابية عن بعثة النبي محمد ﷺ وأيضا في فقرة مطولة ضمن تفسير القرآن

الكريم للمتكلم الأشعري فخر الدين الرازي في كتابه "مفاتيح الغيب". وكلاهما – فيما هو يقيني لدى الباحث– يعتمد كليا على غرر الأدلة لأبي الحسين البصري.

وفي كتاب المنقذ من التقليد، قال أبو الحسين البصري: «فأما النصارى فرأيتُ في نقولهم: "ظهر من جبال فاران لقد تقطعت السماء من بهاء محمد المحمود وترتوي السهام بأمرك المحمود لأنك ظهرت بخلاص أمتك وإنقاذ مسيحك" ، فظهر بما ذكرنا أنّ قوله تعالى في التوراة: "ظهر الرب من جبال فاران" ليس معناه ظهور النار منه بل معناه ظهور شخص موصوف بهذه الصفات وما ذاك إلا رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

فإن قالوا المراد مجيء الله تعالى ولهذا قال في آخر الكلام: "وإنقاذ مسيحك" قلنا: لا يجوز وصف الله تعالى بأنه يركب الخيول، وبأن شعاع منظره مثل النور وبأنه جاز المشاعر القديمة، أما قوله: وإنقاذ مسيحك فإن محمدا عليه السلام أنقذ المسيح من كذب اليهود والنصارى»[٦٣].

كذلك، في مناقشته للكتاب المقدس وبشاراته ببعثة النبي محمد ﷺ، كان أبو الحسين في الغرر –أي غرر الأدلة– يعتمد بشكل كبير على المسلك الجدلي الدفاعي لنصرة الإسلام من خلال الاقتباس من كتاب "الدين والدولة" من قبل النسطوري المهتدي إلى الإسلام أبو الحسن علي بن سهل ربن الطبري (توفي ٢١٠هـ/٨٦٥م).

وذكر أبو الحسين أن لديه اتصالا مع المتحاورين اليهود الذين أطلعوه على أسئلة متعلقة بالكتاب المقدس، كانت باللغة الأصلية "العبرية "[٦٤].

إنّ الإلمام الوثيق بالكتاب المقدس والتفسير اليهودي للشرائع واضح تماما في مناقشات الحِمصيّ لمسألة النسخ، أي نسخ الشريعة اليهودية، فهو يجادل ضد أولئك الذين يرفضون نسخ القرآن للوحي الموسوي وما يتضمنه من أحكام الشريعة.

ورغم أنّ الإشارات[٦٥] إلى أبي الحسين أقل تكرارا في هذا القسم (النسخ) مقارنة مع قسم البشارات الكتابية بظهور بعثة النبي محمد ﷺ، فإنه لم يذكر صراحة كتاب "غرر الأدلة".

وهناك سبب وجيه لهذه الفرضية؛ وهو أن يكون الفصلُ بأكمله هو مرة أخرى اقتباس وثيق من الفصل ذي الصلة من كتاب "غرر الأدلة" لأبي الحسين البصري.

إن صيغة الإشارة " قال أبو الحسين"[٦٦] تجعلنا نفترض أن أجزاء كبيرة من هذا الفصل مأخوذة عن أحد أعماله.

زد على ذلك، أنّ الفصل المقابل —وإن كان موجزًا– في كتاب "الفائق" لابن الملاحمي فإنه يتشابه مع كتاب "المنقذ" للحمصي من حيث البنية والمطابقات الحرفية. وهذا يدل على أنّ كليهما كان يترسمان المصدر نفسه أي كتاب "غرر الأدلة" ؛ لكونه الكتاب الكلامي الوحيد هو الذي قام بمناقشة هذه المقالة.

أما ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ) فقد استعان كثيرا بآراء أبي الحسين البصري، وخاصة في **الصفات والإمامة**. كما أنه أفرد كتابا لشرح "غرر الأدلة" في أصول علم الكلام يدل على ذلك قوله في مسألة الأفضلية: هل هي شرط في الإمامة أم لا ؟ : «**وقد تكلمنا في شرح الغرر لشيخنا أبي الحسين رحمه الله تعالى في هذا البحث بما لا يحتمله هذا الكتاب**»[٦٧].

ثالثا- الزيدية:

لم تطلع الزيدية في اليمن على كتاب "تصفح الأدلة" لأبي الحسين البصري، ورغم ذلك، فهناك بعض الدلائل على أنّ زيدية اليمن ومكة وقفوا على كتابه "غرر الأدلة" يدل على ذلك أنّ «الحسن الرصاص نقض كتاب "المدخل إلى غرر الأدلة للشيخ أبي الحسين البصري نقضا شافيا كافيا»[٦٨]. ونظرا لعناية الرصاص بمبحث الإمامة فقد يكون النقض المقصود هاهنا متعلقا بهذه المسألة.

وكان للزيدية اطلاع على نص آخر مهم لأحد أتباع أبي الحسين البصري[٦٩]؛ وهو كتاب "**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كتب القدماء**" لتقي الدين النجراني الذي توفي في القرن السابع الهجري، وكان مهتما بالمقارنة بين مذهب البهشمية وأبي الحسين البصري[٧٠].

وبينما ظل مذهب البهشمية سائدا لدى متأخري الزيدية، فإن الكتابات الكلامية لابن الملاحمي أضحت جزءا مهما من المنهاج الدراسي للزيدية بدءا من القرن السادس الهجري وما بعده[٧١].

رابعا- الأشعرية:

لما كان متأخرو الأشاعرة أكثر ميلا للمعتزلة ومنهجهم العقلي، فلا يوجد مانع من القول بأنّ أبا المعالي الجويني –وهو رأس المتأخرين– قد وافق أبا الحسين البصري في بعض الآراء، نحو طريقة حدوث الجواهر والأعراض، يدل على ذلك قول ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «**هذه الطريقة التي سلكها أبو الحسين في إثبات أنّ المحدث لابد له من محدث هي طريقة أبي المعالي وابن عقيل في كثير من كلامهم، وغيرهم**»[٧٢].

ومن جهة أخرى، قد يكون النحوي أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني(ت: ٥٠٨هـ/١١١٥م) الذي جمع بين الطب والفلسفة هو الذي أحضر مذهب أبي الحسين البصري إلى خوارزم، فقد تم قبوله ونشره عن طريق ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي (ت: ٥٣٦هـ/١١٤١م) رائد المعتزلة في عصره.

وهذا الرأي السابق، أشار إليه المستشرق الألماني المعاصر مادلونغ Madelung بقوله عن الضبي: « قد يكون أول من أدخل مذهب مدرسة أبي الحسين البصري إلى هذه الجهة، وعلّم ابن الملاحمي بين تلاميذه العديدين هناك»[٧٣].

وعندما زار فخر الدين الرازي خوارزم في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، فقد صرح[٧٤] بأن البهشمية ومدرسة أبي الحسين البصري هما المدرستان المتبقيتان من مدارس المعتزلة في تلك المنطقة.

لذا أتفق مع ما قررته الألمانية شميتكه عندما امتدحت مدرسة أبي الحسين بالنشاط والفعالية فتقول: «كانت آراء أبي الحسين ناجحة إلى حد أن مدرسته أسست نفسها جنبا إلى جنب مع البهشمية»[٧٥].

إنّ تعاليم أبي الحسين البصري نوقشت من قبل المتكلم الأشعري فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) الذي تبنى فيما بعد عددا من أفكار أبي الحسين ومفاهيمه مع تفسيرها بطريقة تدعم وجهة النظر الأشعرية دون المعتزلة[٧٦].

ورغم أنّ الرازي كان على اطلاع على كتابات البصري وابن الملاحمي الكلامية وما يتعلق بمذهبيهما، فإنه يجب قراءة تناوله لأفكار أبي الحسين البصري بحذر وتأن؛ لأنه لا يهدف إلا الانتصار لآرائه ووجهات نظره.

ومع ذلك تشكل كتابات الرازي مصدرا ثمينا لإعادة بناء آراء أبي الحسين البصري، كما أنها تتضمن اقتباسات مستفيضة من أعمال الأخير (الغرر والتصفح على حد سواء)، وأيضا تحتوي على اقتباسات من أعمال ابن الملاحمي المفقودة، مثل كتابه "في الحدود"[٧٧].

خامسا-الحنابلة:

ذكر ابن تيمية أنّ طريقة أبي الحسين البصري في الدلالة على الأجسام، وأنّ لكل محدَث محدِثا، هي ذاتها الطريقة هي التي سلكها **ابن عقيل** (ت: ٥١٣هـ) إذ مال إلى شيء من أقوال المعتزلة، فإنه كان قد أخذ بعض الآراء عن أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان، وكانا من أصحاب أبي الحسين البصري[٧٨].

أما ابن تيمية نفسه فقد دأب على النقل والإشارة إلى أبي الحسين البصري في تصانيفه[٧٩]، كما أورد نصوصًا مطولة من كتاب "**غرر الأدلة**" يدل على ذلك

النص التالي: **يقول ابن تيمية على لسان أبي الحسين البصري:** «قال في أوله: إنا ذاكرون الغرض بهذا الكتاب والمنفعة به لكي إذا عرف الإنسان شرف تلك المنفعة وشرف الغرض صبرت نفسه على تحمل المشاق في طلبها والاجتهاد في تحصيلها.

فنقول: إنّ الغرض به هو التوصل بالأدلة إلى معرفة الله تعالى ومعرفة ما يجوز عليه وما لا يجوز عليه من الصفات والأفعال وصدق رسله وصحة ما جاءوا به»[٨٠].

وفيما يظهر لم يكن هذا الأثر مقصورا على ابن عقيل وابن تيمية فحسب، كذلك شاع العزو إلى أبي الحسين البصري وإلى أفكاره في كتب متكلمي الحنابلة الجدد[٨١].

سادسا-يهود القرائين:

ذهب د. حسن حنفي إلى أنّ الفلسفة اليهودية بنت الفلسفة الإسلامية لمدة ثلاثة قرون، فيقول: «وكما كانت الفلسفة اليهودية في القرن العاشر بنت الفلسفة الإسلامية، فإنها ظلت كذلك في القرنين الحادي عشر والثاني عشر حيث عرف اليهود عصرهم الذهبي في كنف المسلمين، يكتبون باللغة العربية أو العبرية بحروف عربية، وابتداء من أنساق المسلمين في علوم الكلام والفلسفة والتصوف والفقه واللغة والطب»[٨٢].

وبناء على ذلك، فليس غريبا أن يكون فريق القرائين على معرفة جيدة بعلم الكلام الخاص بالمعتزلة كما يُلاحظ من النقد الموجه للمسلمين. ويتركز مجهودهم في تحليل مدى صحة التفسير العقلي للنصوص والأفكار اللاهوتية والفقهية[٨٣].

وقد عرفت مقالات أبي الحسين البصري الكلامية بين القرائين من اليهود، ولقيت آراؤه قبولا وتأييدا لدى بعض القرائين كاللاهوتي سهل بن فضل التستري الذي ناصر نقد أبي الحسين البصري للمقولات الأساسية لمدرسة البهشمية وتلامذتها. وفي مقابل ذلك نجد معارضة شديدة لآراء أبي الحسين البصري لدى اللاهوتي يوسف

البصير الذي قدم ردا على برهان أبي الحسين المبتكر في وجود الخالق، معلنا –في الوقت ذاته– إخلاصه للمدرسة البهشمية[٨٤].

وهناك ثلاثة أجزاء كبيرة من أكثر كتابات أبي الحسين البصري شمولا في علم الكلام العقلي؛ وهو" تصفح الأدلة" محفوظة في مجموعة أبراهام فيركوفيتش (Firkovitch collections) في المكتبة الوطنية الروسية في سانت بطرسبورغ (Saint Petersburg)، يفترض أنها قادمة من الجنيزا (Genizah)؛ كنيس القرائين في القاهرة.

وأحد هذه الأجزاء يحمل ملاحظة بالعبرية تفيد أنّ هذا العمل كان وقفا عند سهل بن الفضل التستري في القاهرة.

ورغم أن يوسف البصير يشير في أحد ردوده إلى الكتاب الآخر لأبي الحسين البصري، أي "غرر الأدلة"؛ وهو كتاب رئيس في أصول علم الكلام، فإنه لم يتم العثور على أي جزء من هذا العمل حتى الآن في مستودعات القرائين[٨٥].

١. يوسف البصير (ت: ٤٣١هـ/١٠٤٠م):

ولد اللاهوتي أبو يعقوب يوسف البصير في مدينة البصرة، في الجزء الأخير من القرن العاشر الميلادي، ثم انتقل إلى بغداد، ثم إلى القدس للانضمام إلى مجتمع القرائين هناك، فأضحى من قادة اللاهوتيين.

ـ مؤلفاته:

للبصير مؤلفات كثيرة، منها:

أ–**كتاب التمييز:** ويلقبه أيضا بكتاب " تمييز ما يلزم المكلف من العلم مما لا يلزم" وهو كتاب في الأصول، وصفه بأنه شديد الاختصار، قليل الألفاظ، كثير المعاني[٨٦]. وقد ذكره كثيرا في كتابه المحتوى[٨٧].

ب–**كتاب الاستعانة:** ذكره البصير في قوله: « الكلام في معجزاته عليه السلام يحتاج إلى كتاب مفرد، وقد استوفينا ما فيه في كتاب الاستعانة»[٨٨].

ج-**كتاب المحتوى:** هو كتاب أملاه –حسب توصيفه- محتويا على الأصول بعبارة سهلة المأخذ، قريبة من الفهم[٨٩]، وأحيانا يلحق به كلاما في أصول الفقه في الشرائع، فيقول بعد تناوله لمسألة النسخ: «وكتابنا هذا وإن كان ملقبا بكونه محتويا لأصول الدين، فأصول الفقه في الشرائع وتفصيل الفرائض من جملة ذلك»[٩٠].

د-**كتاب أحوال الفاعل:** وهو كتاب –حسب السياق الذي ورد ذكره فيه- خاص بأحوال الفاعل، والاجتماع والافتراق، والجواهر والأعراض[٩١].

مذهبه:

كان منقادا لآراء معتزلة البصرة خاصة، كما في كتابه "**المحتوى**" حيث يشير إلى مقالات القاضي عبد الجبار، وخليفته في الدرس أبي محمد عبد الله بن سعيد اللباد[٩٢].

وفي هذا الكتاب عرض يوسف البصير أربعين بابا في أصول الدين وفق المنظور الكلامي، مثل: نظريات الجزء الذي لا يتجزأ (الذرات والأعراض)، والصفات ووحدانية الله، والأصلح، واللطف، والتوبة...إلخ. وخاض في بعض النظريات الاعتزالية، مثل: الإرادة الإلهية الحادثة لا في محل، ونفي الجسمية[٩٣].

ونظرًا لهذا التقليد الاعتزالي، ذهب المستشرق الإسباني **كروث إيرناندیث** إلى أنّ كتاب المحتوى «لا يتميز في كلّ هذه القضايا عن علم العقائد النظري الخاص بالمعتزلة بأيّ شيء»[٩٤].

إنّ تبني بعض القرائين وبخاصة من عائلة التستري آراء الفكر الكلامي لأبي الحسين البصري، هذا بدوره أثار معارضة شديدة من قبل يوسف البصير، الذي حاول الدفاع عن أهم أركان الأنطولوجية البهشمية، ومهاجمة الحسينية[٩٥].

٢. أبو الفضل سهل بن الفضل التستري:

كان سهل بن الفضل بن سهل التستري شخصية بارزة بين اللاهوتيين القرائين في الثلث الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي، وعضوا في عائلة مرموقة من كبار

الطائفة القرائية والتجار والممولين، الذين عمل بعضهم في مناصب عليا في البلاط الفاطمي(٩٦).

ومن الواضح أنه كان الشخصية الدينية والفكرية اليهودية الرائدة في بيت المقدس في السنوات التي سبقت الفتح مباشرة حيث كان اليهودي الممثل في نزاع علني عقد في القدس.

وكان يؤيد باقتناع نقد أبي الحسين البصري لتعاليم مدرسة القاضي عبد الجبار، ويشجع دراسة لاهوت أبي الحسين في المجتمع القرائي في مصر(٩٧).

يظهر إبداع سهل التستري في كتاباته استمرار الحيوية الفكرية لمجتمع القدس القرائي. وبينما رأى يوسف البصير أفكار أبي الحسين البصري البهشمية المعتزلية بوصفها تشكل خطرا، انجذب سهل التستري إليها(٩٨).

وتنعكس مذاهب أبي الحسين البصري في ثلاثة -على الأقل- من كتابات التستري المقدسية، هي:

١. كتاب التلويح (ملخص لاهوتي).

٢. كتاب التحرير لكتاب أرسطو فيما بعد الطبيعة (تعليق نقدي على الميتافيزيقيا الأرسطية).

٣. ردود على الأسئلة اللاهوتية لعلي بن سليمان المقدسي(٩٩).

بالإضافة إلى هذه الأعمال اللاهوتية، قام التستري بتأليف مقال عن الأسفار المقدسة، والعمل على الزيجات المحظورة ينتقد فيها الرأي الفقهي لليشوع بن يهوذا.

ولعلّ عمله الرئيس كان كتابه: "**الإيماء إلى جوامع التكليف: علما وعملا**"، فقد كُتب الكتاب بناء على طلب علي بن سليمان المقدسي الذي طلب منه تدوين كتاب مشابه لكتاب الشريف المرتضى: "جُمل العلم والعمل"(١٠٠). وقسم التستري كتابه إلى ثلاثة أجزاء رئيسة:

خلاصة موجزة عن أصول الدين عند المعتزلة، ثم عرض لأصول الفقه، ثم بيان أسس الفرائض المحددة في التوراة والأدلة عليها. وقد أدرج التستري ملخصًا للقياس المنطقي الأرسطي في مناقشته لأصول الفقه، **ومن الواضح أنه أول كاتب يهودي يفعل ذلك بطريقة منهجية**[١٠١].

فيقول في هذا السياق: « إذا نظر في ذلك هذا النظر مع شروط أُخر قد ضمناها كتبنا في المنطق علم المطلوب»[١٠٢].

ورغم أنّ المذهب الكلامي للتستري لم تتم دراسته حتى الآن، فإنّ الظاهر للباحث أنه كان يدعم مذهب المعتزلة في التوحيد والعدل[١٠٣]، مع الاعتقاد بقدرة الله على خلق العالم في الزمان مناهضا النظرية الأرسطية في هذا الشأن.

كما كان يجادل بأنّ الوجود متلازم مع الجوهر بدلا من كونه مضافا إليه، وضد تمييز أرسطو بين الماهية والوجود[١٠٤].

المبحث الثاني
موقف أبي الحسين البصري النقدي من قضية نسخ الشرائع عند اليهود

١. الجدل والتناظر حول قضية النسخ:

لم تكن قضية النسخ قضية هامشية لدى فرق اليهود؛ فقد شغلت ذهنية القرائين والربانيين على السواء، ودار الحوار والنقاش حولها بين مفكري اليهود والمسلمين، فمثلا كان أبو القاسم البلخي الكعبي (ت: ٣١٩هـ) حاضرا في مجلس أبي أحمد المنجم (من الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة)، والمتكلمون مجتمعون فعظموه غاية الإعظام، **ودخل يهودي فتكلم معه بعضهم في نسخ الشرائع**[١٠٥].

ويقدم المؤرخ المسعودي (ت: ٣٤٥هـ) صورة أخرى ممثلة في مناظرات ذات طابع جدلي، وذلك في قوله: « وقد كانت جرت بيننا وبين أبي كثير ببلاد فلسطين والأردن **مناظرات كثيرة في نسخ الشرائع والفرق بين ذلك**»[١٠٦].

أما اللاهوتي أبو يوسف يعقوب **القرقساني** فقد ذكر أنّ القوم الذين زعموا أنّ الشرائع لا تنسخ فهي قديمة منذ خلق الله آدم عليه السلام، كان الذي حداهم أو دفعهم إلى هذا القول المخافة من أن يلزمهم ما يدعيه المسلمون من نسخ الشرع[١٠٧].

ومن القرائين أيضا **ليفي بن يفت**[١٠٨] (أبو سعيد لاوي بن حسن بن علي البصري) الذي كان نشطا في أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي فقد تبني عن اقتناع مقالات المعتزلة، والنصوص التي وصلتنا من كتابه "**النعمة**" خير دليل على صدق هذه الفرضية.

وقد أورد في هذا الكتاب بابا في تأبيد شرع موسى عليه السلام ومنع النسخ فيه، فيقول: «ألزم الله تعالى ما علينا الآن من شرع موسى عليه السلام لسائر الأجيال أجيال بني إسرائيل»[١٠٩]. ثم حاول الاستدلال على لزوم الشرع لجميع

الأجيال، مرجحا الكلام في المعنى دون الاعتبار بالألفاظ، ثم انتهى إلى أنّ «الكلام في هذا يتسع له كتاب برسمه»[١١٠].

ولّما كان يوسف البصير مهتما بتفاصيل هذه القضية مؤكدا استحالة النسخ، كما يرى وجوب التمسك بما تضمنه شرع موسى عليه السلام لما أبدّه؛ لذا وجدناه يقول: «**وقد بينا ذلك في مسألة مفردة**»[١١١]. مما يدل على أن مسألة النسخ لم تكن هامشية أو ثانوية.

ورغم وجود هؤلاء النافين لجواز نسخ الشريعة اليهودية عقلا أو سمعا، فقد وقع بعض هؤلاء اللاهوتيين تحت تأثير إكراهات المثاقفة والتعارف الحضاري، يدل على ذلك قول القاضي أبي يوسف القزويني (ت: ٤٨٨هـ) :«اتفق علماء المسلمين على حسن نسخ الشرائع، **ووافقهم المحصلون من اليهود الذين خالطوا المعتزلة، واستأنسوا بقراءة كتبهم**»[١١٢]. وهذا معناه أنّ طائفة من اليهود خضعت للتأثير الاعتزالي –إما عن طريق المخالطة والاحتكاك أو القراءة– وأقرتْ بجواز نسخ الشريعة اليهودية ونفي تأبيدها.

٢. مدى عناية أبي الحسين البصري وتلاميذه بقضية النسخ:

ذكر أبو الحسين البصري في كتابه "المعتمد في أصول الفقه" تواطؤ جمهور المسلمين على جواز النسخ، فيقول: «اتفق المسلمون على حسن نسخ الشرائع إلا حكاية شاذة عن بعض المسلمين أنه لا يحسن ذلك»[١١٣].

وليس من المبالغة في شيء أن نعد آراء أبي الحسين البصري في قضية نسخ الشرائع قد بلغتنا –ولو بصورة غير مباشرة– ضمن كتابين لمؤلفين، أحدهما كتاب "الفائق في أصول الدين" لابن الملاحمي، وثانيهما كتاب "المنقذ من التقليد" للحمصي، وكلاهما يوحي –إلى حد كبير– بالبناء الأصلي لكتاب "غرر الأدلة" ومحتواه في هذه القضية.

إنّ كليهما استهل الحديث بباب الكلام على اليهود، مبينا رأي فرق اليهود الثلاث في النسخ، وهو تقسيم يكاد يكون مألوفا لدى المعتزلة[١١٤]، والأشاعرة[١١٥]، والإباضية[١١٦]، وغيرهم من الفرق والمدارس[١١٧]، ثم شرع المؤلفان في بيان تناقضات هذه الفرق اليهودية، والتمييز الدقيق بين النسخ والبداء، مع تحديد شرائط البداء وماهيته.

وفي هذا السياق لاحظتُ أمرين مهمين، وذلك على النحو التالي:

الأول: أنّ ردود ابن الملاحمي وتعليلاته في تناوله لمسألة النسخ أكثر إيجازا، بينما كان يميل الحِمصيّ إلى التفصيل والإطناب، وهذا واضح في بيان حد النسخ وحقيقته[١١٨].

والأخير: كان كلاهما على دراية بآراء أبي الحسين البصري في مسألة النسخ وتداعياتها، يدل على ذلك قول ابن الملاحمي: «**حكى شيخنا أبو الحسين** عن التوراة أحكاما قرن بها التأبيد، وأريد بها أوقاتا متقطعة»[١١٩]. وأيضا كما في قول الحِمصيّ:« ذكر **الشيخ أبو الحسين** أنه قال له بعضُ اليهود»[١٢٠].

وهذا الكلام ربما يخفف من حدة حكم بعض الباحثين[١٢١] بأن ثمة اتجاها اعتزاليا عاما في إهمال دراسة اليهودية دراسة تاريخية شاملة، يشهد بهذا أن رجال المعتزلة لم يخصصوا مؤلفا قائما بذاته لدراسة اليهودية؛ تاريخا وفرقا.

٣. النسخ: تعريفه وتعليله:

أ. تعريف النسخ:

يُستعمل النسخ في اللغة في معنيين، هما:[١٢٢] **الإزالة والنقل**، وقد عرفه رجالات المعتزلة والزيدية بأنه «إزالة مثل الحكم الثابت بدلالة شرعية بدليل آخر شرعي على وجه لولاه لثبت، ولم يزل مع تراخيه عنه»[١٢٣]. وهو تعريف يختلف – إلى حد ما– عن تعريف بعض الأشاعرة[١٢٤] الذين رأوا أن النسخ هو إزالة عين

الحكم، فيقول الجويني (ت: ٤٧٨هـ):« النسخ هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بخطاب آخر، على وجه لولاه لاستمر الحكم المنسوخ»[١٢٥].

لذا يميل بعض الباحثين المحدثين إلى أنّ تعريف المعتزلة للنسخ لا يكون إفناء فقط بل هو إفناء وإبقاء[١٢٦] أي أنه عندما ينصرف إلى مثل الحكم الثابت[١٢٧] لا يرفع حكما ثابتا بل يبين انتهاء مدة شريعة أو بيان انتهاء مدة التعبد، بمعنى أن مثل ما كان صالحا في هذه الشريعة في وقت سابق، لم يعد كذلك في وقت لاحق، ولا ينصرف إلى عين أحكامها الثابتة كما تصور بعض الأشاعرة.

ب. تعليل النسخ:

اهتمت مدرسة المعتزلة بمسألة جواز نسخ الشرائع يتجلى ذلك في مؤلفاتهم الكلامية وكتاباتهم الأصولية[١٢٨]، وبذلوا في إثبات جواز النسخ، ونقض مذهب اليهود المنكرين للنسخ جهدا كبيرا. **ويمكن تعليل ذلك بما يلي:**

الأول: بسبب إنكار اليهود نبوة عيسى ومحمد عليهما السلام، فيقول القاضي عبد الجبار: «الكلام في نسخ الشرائع، السبب الداعي إليه، هو أن اليهود لما أنكروا نبوة المسيح والمصطفى عليهما السلام افترقوا»[١٢٩] إلى ثلاث فرق. وهذا معناه أنّ هذا الإنكار للنبوة لزم عنه مشكلة كلامية، هي النسخ.

وهذا الرأي يتفق مع مقالة الجويني حيث إن طائفة من الطوائف التي أنكرت نبوة محمد ﷺ تمسكت بالمصير إلى منع النسخ[١٣٠]. فكأنّ الهدف من إنكار النسخ هو إنكار نبوة محمد ﷺ على وجه الخصوص[١٣١]. ويؤيد رأينا هذا ما ذكره بعض الباحثين بقوله:« إنكار النسخ ليس غاية عندهم –يقصد اليهود– ولكنه وسيلة فحسب، أما الغاية فهي إنكار رسالة الرسول ﷺ »[١٣٢].

الثاني: التأكيد على مسألة جواز النسخ[١٣٣]، وأنّ النسخ ليس إبطالا، بل تكميلا للشريعة، فهو ضرورة إنسانية لابد منها كي يتوافق الدين مع تطور الحياة الإنسانية[١٣٤]. وهذا ما يؤكده المفكر المصري د. حسن حنفي بقوله:« لا يعني

النسخ إذن الإبطال والإزالة، بل يعني التطور والتقدم وتكييف الشريعة طبقا لدرجة تقدم الوعي البشري...من أجل الوصول إلى تحقيق الغاية من الوحي»[١٣٥]. وهذا أيضا هو ما قرره من قبل الأستاذ الإمام محمد عبده (ت: ١٩٠٥م) حينما ذكر أنّ « النسخ في الشرائع جائز، موافق للحكمة وواقع»[١٣٦].

الثالث: كان لهذه المسألة تأثير في بعض الأشخاص والفرق الكلامية في الإسلام، فمنهم مَنْ تابع اليهود في القول بعدم جواز النسخ[١٣٧]، ومنهم مَن التزم بما ألزمهم به اليهود من تجويز البداء على الله تعالى، كبعض الشيعة[١٣٨] الذين يزعمون أن الله لا يعبد بأحسن من القول بالبداء؛ لأنه يفتح باب التوبة، ويبدو من ذلك أنهم لم يفرقوا بين النسخ والبداء[١٣٩]. يدل على ذلك قول الخياط: « أما الرافضة بأسرها فإنها تقول بالبداء في الأخبار، وليس القول بالنسخ في الأمر والنهي من القول بالبداء في الأخبار في شيء»[١٤٠].

٤. مذهب اليهود في النسخ:

ذهب ابن خلاد، والقاضي عبد الجبار، وأبو الحسين البصري، والحاكم الجشمي، وابن الملاحمي، والحِمصيّ الرازي إلى أنّ فرق اليهود في هذه المسألة ينقسمون **إلى ثلاثة مذاهب:**[١٤١]

المذهب الأول: أنكر أصحابه النسخ عقلا ونقلا، فلا يجوز نسخ الشرائع بدلالة العقل والسمع معا. وقالوا: إن نسخ الشرائع يقتضي أن يصير الحق باطلا والباطل حقا[١٤٢].

وهذا الرأي منسوب إلى فرقة الشمعونية (نسبة إلى شمعون بن يعقوب)، ونسبه يعقوب القرقساني[١٤٣] إلى جماعة من العنانية وقوم من القرائين، إذ رأوا أن جميع الفرائض التي أمر الله بها على يد موسى عليه السلام قد تقدم الأمر بها منذ خلق الله آدم دون زيادة أو نقصان. ويعولون على أن ما افترضه الله على الناس به حق

وحكمة، وكان الحق والحكمة لا يجوز أن تنقلب عينه فيصير باطلا وسفها، وبناء عليه فلا يجوز أن ينسخ الله شرعه أو يسقطه.

وهؤلاء يزعمون أن الشريعة واحدة، ولا يمكن نسخها، ابتدأت بموسى وتمت به، فلم تكن قبله شريعة إلا حدود عقلية وأحكام مصلحية، و لم يجيزوا النسخ أصلا، وقد قالوا: لا تكون بعده شريعة أخرى، لأن النسخ في الأوامر بداء، ولا يجوز البداء على الله تعالى(١٤٤).

يقول القرائي **ليفي بن يفت** مبينا علة نفيه للنسخ: «لأنّ في ذلك كون القبيح حسنا، والحكمة جهلا، ويدل أيضا على البداء»(١٤٥).

وأما الذين أنكروا النسخ، لأن الإقرار به يصير الحق باطلا، والباطل حقا، فهو رأي ضعيف وركيك؛ لأن هذا إنما يلزم إن لو كان الأمر والنهي في زمن نبينا متناولا لعين ما كان منه في زمن موسى، وأما إذا كان ذلك في المثل فلا يمتنع(١٤٦).

المذهب الثاني:(١٤٧) ذهب جمهور(١٤٨) اليهود إلى أن نسخ الشرائع جائز من جهة العقل إلا أن السمع منع من ذلك؛ لأن موسى عليه السلام أخبر أن شريعته لا تنسخ أبدا، وأنها لازمة أبدا، فهي فريضة دهرية، لا نسخ لها ولا تبديل، ومن ادعى نسخها وتبديلها بعد ذلك كان كاذبا.

يقول الحِمصيّ: «إن العقل لا يمنع منه، لكن الشرع منعه؛ لأن موسى عليه السلام قال: شريعتي مؤبدة لا تنسخ" »(١٤٩). ومعنى هذا أن هؤلاء يأبون النسخ من جهة السمع لخبر زعموا أنه من موسى عليه السلام، وهنا تبدو علة المنع ليست عقلية، وإنما توقيف من الله تعالى.

وهو رأي يجعل العقل معارضا للنقل، كما يجعل الجواز العقلي فارغا بلا مضمون ما دام لا يقع في حين أن الجواز العقلي والإمكان الواقعي شيء واحد(١٥٠).

المذهب الثالث: ذهبت فرقة من اليهود إلى أنّ نسخ الشرائع جائز من جهة العقل والسمع معا، لكنهم قالوا: لم يقع[١٥١]، لأنهما – أي عيسى ومحمد عليهما السلام- عُدما المعجز الدال على صدقهما، ومن ثم طعنوا في نبوتهما.

وفيما يخص نبوة محمد عليه السلام، فهم يرون أنه لم تثبت نبوته، من حيث لا يصح في القرآن أن يكون معجزا، وأن معجزاته لم تنقل على الوجه الذي يكون حجة[١٥٢]. وهكذا كان حالهم الطعن في آياته، والقدح في معجزاته.

ويعلل القاضي عبد الجبار **سبب عدول** هؤلاء عن طريقة سائر اليهود المتقدمين المانعين لوقوع النسخ، بقوله: « **إنما فزعوا إلى ذلك لما فطنوا لما يورده شيوخنا، من تهافت كلامهم في نسخ الشرائع، فعدلوا إلى ذلك**؛ لأنهم وجدوا الاتساع فيه أكثر، لما أورده شيوخنا من الأسئلة الكثيرة في إعجاز القرآن، وإلا فمتقدموهم على طريقة واحدة، في أنّ نبوة من يدعي نسخ شريعة موسى لا تصح »[١٥٣].

٥. منهج أبي الحسين البصري النقدي في إثبات جواز النسخ:

استدل أبو الحسين البصري على جواز نسخ الشرائع عن طريق العقل والنقل بما يلي:

أولا- النسخ جائز عقلا:

١. الشرائع مصالح:

ذكر الحِمصيّ الرازي أن الذي يدل على جواز النسخ «هو أن الذي لأجله حسن التعبد بالشرائع وبعثة الأنبياء بها، من المصالح المتعلقة ببعض أفعالنا والمقاصد المتعلقة ببعضها، يجوز تغير الحال فيها بأن يصير ما هو مصلحة لنا في وقت مفسدة في وقت آخر، وما يكون مفسدة في وقت يصير مصلحة في وقت آخر»[١٥٤].

وقد ذهب ابن خلاد[١٥٥] والقاضي عبد الجبار[١٥٦] والحاكم الجشمي[١٥٧] وأبي الحسين البصري، وركن الدين بن الملاحمي[١٥٨] والقاضي عبد السلام القزويني[١٥٩]، والزمخشري[١٦٠]، وابن المحرومة المسيحي[١٦١]، والأستاذ الإمام محمد عبده[١٦٢] في العصر الحديث إلى أنّ **نسخ الشريعة يحسن عقلا**، يدل على ذلك أنّ الشرائع

مصالح، والمصالح تختلف باختلاف الزمان، كما تختلف باختلاف الأشخاص (المكلفين) والأعيان، وما فيه صلاح الخلق فإنّ الله تعالى يفعله، فلا يمتنع أن يعلم الله تعالى أن صلاح المكلفين في زمان في شريعة، وفي زمان آخر في شريعة أخرى. وهذا القول يؤيده الواقع، فالطبيب –مثلا– يأمر المريض في الأغذية والأطعمة بخلاف ما يأمر الصحيح، كذلك هاهنا لا يمتنع أن يعلم الله أن صلاحنا بالمرض في أن يتعبدنا بشريعة مرة، وفي ألا يتعبدنا بها بل يتعبدنا بغيرها أخرى.

ويلاحظ – في هذا السياق– أن هؤلاء المؤيدين لمنطق المصلحة يضربون مثلا من الواقع والمشاهدات، واستخدام حقائق الواقع الحسي[١٦٣] أي الرجوع إلى الحس ومعطياته في الجدل مع الآخر.

وكذلك ما أمر الله به من الشرائع، وإنما علم أن الأمر به صلاح في وقت دون غيره من الأوقات، فقد أمر الله موسى عليه السلام بشرائع ثم نسخها على لسان عيسى عليه السلام، وأمر بغيرها، وهكذا الحال مع شريعة عيسى، ثم نسخها على يد محمد صلى الله عليه وسلم، وأمر بغيرها[١٦٤]، وهذا كله من باب الصلاح والنفع للخلق.

وكما أن التمسك بالسبت –مثلا– كما يجوز في العقل كونه مصلحة في وقت، فإنه يجوز فيه كونه مفسدة في وقت آخر[١٦٥]. وإذا جاز نسخ فريضة سمعية من فرائض التوراة ثبت نسخ الشريعة اليهودية قطعا؛ لأن الكل ينتفي بانتفاء أحد أجزائه[١٦٦].

يلخص **محمود بن محمد الملاحمي** (ت: ٥٣٦هـ) هذه القاعدة بقوله: « أحكام الشرع يجوز أن تتغير المصلحة فيها بالأوقات، فيكون الفعل مصلحة في وقت، ويصير مفسدة في وقت بعده. ويجري الأمر في أحكام الشرع مجرى المصالح من أفعاله تعالى كالمرض والفقر وغير ذلك»[١٦٧]. كذلك في جواز النسخ، فلا يمتنع أن يعلم صلاحنا في أن يتعبدنا بشريعة مرة، وأن لا يتعبدنا بها مرة أخرى.

يتبين من هذا أن النسخ لا يعدو أن يكون بيانا، فإنما «يكشف لنا بهذا النسخ عن شيء من علمه السابق، ومن ثم يعتبر النسخ نوعا من أنواع البيان، ولا يعني بأي حال وصف الله سبحانه بالبداء»[١٦٨].

يتبين من هذا مدى اهتمام المعتزلة بالبعد الإنساني أو ما يمكن تسميته بأنثروبولوجيا النبوة[١٦٩] —وهو ما يفسر نسخ الشرائع- إذ إنّ الله يتعبد بحسب المصالح[١٧٠]. وهذا من شأنه أن يفسح مجالا لإعادة بناء علم الكلام وتحريكه صعدا إلى العقلي والإنساني.

٢. الفرق بين البداء والنسخ:

يستند منكرو النسخ من اليهود إلى دعوى أن تجويز النسخ يوجب القول بالبداء على الله تعالى، وأن يكون القبيح حسنا، والعدل جورا، والحكمة جهلا[١٧١].

وهذا المعنى هو ما حكاه الحِمصيّ الرازي في قوله: «فرقة تقول إن نسخ الشريعة غير جائز عقلا، **لما فيه من البداء**»[١٧٢].

وهذا ما حكاه متقدمو المعتزلة من قبل عن اليهود في مقالتهم « نسخ الشرائع لا يجوز؛ لأنه يدل على البداء على الله تعالى»[١٧٣]. ولو سلمنا بوقوع البداء فهذا إما يوجب على الله (تعالى) الجهل، أو أنه يأمر بالقبيح وينهى عن الحسن[١٧٤]. وهذا القول غلط؛ لأنه مما لا يجوز على الله تعالى وفقا لتفكير المعتزلة؛ لأن من جاز عليه البداء هو من يخفى عليه العواقب ولا يعلم مآلها، بينما الله تعالى هو علام الغيوب، فليس بشيء مستتر عليه.

وقد أدرك المعتزلة ما وقع فيه اليهود من الخلط بين النسخ والبداء؛ لذا ذكر ابن خلاد والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي وغيرهم[١٧٥] أن النسخ جائز، وأنه لا يدل على البداء، ومن ثم احتاج إلى تفرقة بين ما يكون دلالة على البداء وبين ما لا يكون دلالة عليه، وأن النسخ لا يدل على البداء، وذلك لا يتم إلا بعد تبيين أن «البداء هو أن يكون الأمر متعلقا بعين ما تعلق به النهي مع كون الوقت واحدا،

والوجه واحدا، والمكلف واحدا»[١٧٦]. وهذا معناه أنّ مقصود البداء لا يحصل إلا بعد تحقق أن يكون الفعل والشخص والوقت واحدا، وكذلك الجهة، فإذا اختلف شيء من هذه الشرائط[١٧٧] لم يكن ذلك بداء.

أما النسخ فيختلف عن هذا؛ لأنه إما أن يكون «المكلف متغايرا فيؤمر أحدهما بغير ما نهي عنه الآخر أو ينهى أحدهما على غير ما أمر به الأول، أو أن يكون المكلف واحدا فيؤمر بغير ما نهي عنه أو ينهى بغير ما أمر به، وما هذا سبيله لا يدل على البداء»[١٧٨].

وإذا جاز «أن يتصرف الله سبحانه في عباده بالإغناء والإفقار والإمراض والتصحيح، ولا يدل ذلك على البداء؛ لأن ذلك يتبع مصالحهم، فكذلك لما لا يجوز أن يتعبدهم باختلاف الشرائع، ولا يدل ذلك على البداء؛ لأن ذلك يتبع مصالحهم»[١٧٩]. وهذا معناه أنّ اختلاف الشرائع بحسب اختلاف المصالح لا يدل على البداء.

وفي الواقع يمكننا أنْ نلاحظ أن الشرائع قد ثبت اختلافها من حيث إن موسى عليه السلام أتى بشريعة مخالفة لشرائع من تقدمه من الأنبياء، وأنه كان في بني إسرائيل أنبياء، فيجب أن يكون مع كل نبي شرع، وجملة ذلك تدل على جواز النسخ، وليست فيه دلالة على البداء[١٨٠].

ينضاف إلى ذلك دليل آخر على جواز النسخ عقلا **وهو إثبات نسخ التوراة للشرائع المتقدمة عليها**[١٨١]، فقد ثبت أن موسى عليه السلام قد نسخ شريعة من قبله من الأنبياء عليهم السلام، ومثال ذلك:[١٨٢] أنّ آدم عليه السلام زوج بناته من بنيه، إذ لم يفعل ذلك لما حصل التناسل، فأتى موسى عليه السلام بحظر ذلك، و لم يدل على البداء، فكذلك لم لا يجوز أن تنسخ شريعة موسى بشريعة محمد عليهما السلام، ولا يدل على البداء ؟

فإن قيل: إن موسى لم يحظر عين ما كان مباحا على شريعة آدم، وإنما حظر مثله، فيجاب عن ذلك بأن محمدا لم يحظر عين ما كان مباحا في زمن موسى وإنما حظر مثله[١٨٣].

ثانيا- النسخ جائز سمعا:

ذهبت الفرقة الثانية من فرق اليهود إلى أن العقل لا يمنع النسخ، لكن الشرع منع منه؛ لأن موسى عليه السلام قال: «شريعتي مؤبدة لا تنسخ».[١٨٤]

وبناء على هذا فإن من تمسك من اليهود بأن النسخ لم يجز سمعا فقد احتج بما روي عن موسى عليه السلام أنه قال: «تمسكوا بالسبت ما حييتم، ورووا أيضا: ما دمتم، ورووا أنه قال: ما دامت السموات والأرض، ورووا أنه قال: شريعتي لا تنسخ أبدا »[١٨٥]. وقيل:[١٨٦] تمسكوا بشريعتي أبدا، أو: شريعتي باقية ما دامت السموات والأرض. وقيل:[١٨٧] إن هذه الشريعة مؤبدة عليكم ولازمة لكم ما دامت السموات والأرض، لا نسخ لها ولا تبديل. وقيل:[١٨٨] تمسكوا بالسبت عهدا لكم، ولذريتكم الدهر أو قال: ما دامت السموات والأرض. ورغم اختلاف ألفاظهم في ذلك[١٨٩]. لكنهم يتفقون على أنّ نسخ الشرائع من جهة العقل جائز إلا أنّ السمع ورد بالنهي عن ذلك.

أما وجوه الاحتجاج أو الإبطال التي سلكها أبو الحسين البصري وتلامذته فهي تنحصر في الطرق والأوجه التالية:[١٩٠]

(أ)-الطعن في صحة الخبر من حيث انقطاع السند وعدم اتصاله؛ فلم تتفق فرق اليهود فيما بينها على صحة هذا الخبر من جهة السند[١٩١]، ومن ثم فقد يكون هذا الخبر غير صحيح، يدل على ذلك أنّ العنانية –وهم ممن يذهبون إلى العدل والتوحيد[١٩٢]– ينكرون صحة هذا الخبر، ويجيزون نسخ الشرائع عقلا وسمعا[١٩٣]، وإنما يمنعون من جواز نسخ شريعة موسى بشريعة محمد عليهما السلام لأجل أنهم

يزعمون أنه لم يظهر عليه المعجز[١٩٤]. وهذا الرد أيضا ذكره القاضي عبد الجبار من المعتزلة[١٩٥].

(ب)- شكك بعض المعتزلة[١٩٦] في صحة هذا الخبر، نظرا لتصرف اليهود في الترجمة والنقل، فمعلومٌ أنّ موسى -عليه السلام- كان لا يتكلم بلغة العرب، وإنما كان يتكلم باللغة العبرية أي عبراني اللسان، فلا يمكن الاحتجاج بظاهره؛ سيما وأنه من الجائز أن يكون المترجم أو الناقل أو المفسر قد أخل بقرينة كانت معه، فلم يفسرها[١٩٧]. وهذا معناه أنه ليس ببعيد أن يدخل الغلط والتحريف في النقل والترجمة[١٩٨]، لأنه واجب على المترجم أن يعرف كلتا اللغتين على وجوه مخصوصة.

يتبين من هذا أنّ الخبر الذي يتمسك به هؤلاء للدلالة على تأبيد شريعة موسى -عليه السلام- ليس مقطوعا بسلامته من التحريف والتغيير، وهذا معناه أن مدرسة المعتزلة تقدح في مضمون الخبر، فلا تصح الثقة به. ولا شك أنّ هذا أقرب إلى ما يُسمى " **نقد النص نقدا داخليا** ".

(ج)-إذا كان هذا الخبر صحيحا، وعلى فرض سلامته من التحريف، فإنّ هذا يستلزمُ عدم ظهور المعجز على يد اللاحق من الرسل والأنبياء، كعيسى ومحمد، عليهما السلام، ولما ثبت أنهما أتيا بمعجز، فهذا يؤكد كذب الخبر الذي ينقله اليهود عن أبدية الشريعة اليهودية وديمومتها ما دامت السموات والأرض؛ طبقا لأنّ « دلالة الإعجاز على النبوات لا تختلف ولا تختص»[١٩٩].

(د)- أنّ هذا الخبر لا أصل له[٢٠٠]، وهذا معناه أنه لا يخلو من أمرين: إما أن يكون معلومًا أو لا يكون معلومًا، فإن لم يكن معلوما فلا يحتج به، وإن كان معلوما فلا يخلو أيضا من أمرين: إما أن يكون معلوما باضطرار أو باستدلال. وهذا ما أتناوله فيما يلي:

١-دعوى الضرورة: لا يمكن حصول ذلك والتعلق بها، لأنّ العلم به لو كان ضروريا لوجب أن يحصل لنا كما حصل لهم؛ لأنّ الطريق إليه تواتر الأخبار، ومن

الثابت أننا « نخالطهم ونسمع أخبارهم كما أنهم يخالطوننا ويسمعون أخبارنا، فلو حصل لهم العلم اضطرارا لوجب أن يحصل لنا. فلمّا لم يحصل لنا العلم بذلك علمنا أنه لا علم لهم به ضرورة، وإنما يدعون دعوى كاذبة »[٢٠١]. وهذا معناه أن هذا الخبر –على فرض سلامته من التحريف– لم يثبت العلم به ضرورة.

٢–أن يكون معلوما بالاستدلال وضرب من التأمل: لا يصح ذلك أيضا، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون الطريق إليه تواتر الأخبار، ومن المعلوم أن هذا الخبر لم يحصل فيه شرط التواتر[٢٠٢]؛ لأنه ينتهي في الأصل إلى عدد يسير يجوز عليهم التواطؤ والكتمان؛ لأنّ بختنصر قتل منهم جمعا عظيما حتى لم يبق منهم إلا عدد يسير[٢٠٣] إذ قتل الحافظين للتوراة، وأحرق نسخها.

وبهذا يتبين أنّ رجالات المعتزلة ومن وافقهم[٢٠٤] يسلكون طريقة نقد النص نقدا خارجيا عن فحص الظروف والملابسات التي صاحبت كتابة النص ونقله، إذ يعتبرون التوراة ليست كما تدعيه اليهود من اتصال النقل وتواتره فيها؛ لأنه قد انقطع نقلها وتغير حالها بعد غلبة بختنصر على بلاد اليهود، وإفنائه لهم، وإحراقه للتوراة. واليهود يقرون بهذه الأحداث، فليس النقل –إذا– ثابتا متصلا فيها، وبانتفاء ذلك انتفى إثبات سلسلة الرواة والمخبرين وشروطهم.

(٥)– ذهب أبو الحسين البصري وتلاميذه إلى أنه إذا سلمنا بأن اليهود جمع عظيم لا يجوز عليهم التواطؤ على افتعال الكذب، فيجب أن يكون الخطأ من جهة التأويل[٢٠٥].

فالتأويل مخرج حقيقي لتأويل ما ورد في التوراة من عبارات تتعارض مع ما ذهب إليه من القول بجواز النسخ، ولا وجه للأخذ بظاهرها، فأوّل ما ورد في هذا السياق على النحو التالي:

التأويل الأول: أن المراد تمسكوا بالسبت ما دامت مصالحكم تتعلق به، فإذا جاء محمد فقد اختلفت المصلحة في ذلك، فلا يبقى حكم ذلك النص. يوضح ذلك أنه

يستحيل أن يقول موسى: تمسكوا به ولو جاء نبي آخر مع معجزة ونبوة، لأن هـذا يكون تنفيرا للناس عنه؛ لأنه قد ثبتت نبوته بهذه الطريق. ولأن « دلالة الإعجاز على النبوات لا تختلف ولا تختص»[٢٠٦].

والتأويل الثاني: هو أن يكون المراد به، تمسكوا بشريعتي إلى أن يظهر هاهنا نبي آخر، ويظهر على يده العلم المعجز[٢٠٧]. ومعنى هذا أنه لا مانع أن يكون قوله هذه الشريعة مؤبدة عليكم ما دامت السموات والأرض مشروطا بعدم ظهور نبي آخـر، ويكون هو المراد باللفظ، ومع تصور هذا الاحتمال فلا يقين[٢٠٨].

ويحتمل أن ما نقلوه من لفظ التأبيد، وما دامت السموات والأرض، والـدهر يراد به المبالغة في التمسك به في الأزمنة الطويلة[٢٠٩]، وهذا من باب المجاز والتوسع في الدلالة.

وهناك وجه آخر لبطلان الاستدلال بهذا الخبر هو أن في التوراة نصوصا وردت مؤبدة ثم تبين أن المراد بها التوكيد لمدة مقدرة (مؤقتـة) ولـيس تأبيـدا مطلقـا. ومنها:[٢١٠] إذا خربت صور لا تعمر أبدا، ثم إنها عمرت بعد خمسين سنة.

وهذا ما يصرح به ابن الملاحمي قائلا: « **وحكى شيخنا أبو الحسين عن التوراة أحكاما قرن بها التأبيد، وأريد بها أوقاتا متقطعة**»[٢١١]، وأورد شواهد على ذلـك، منها:[٢١٢] البقرة التي أمروا بذبحها أن يكون ذلك لهم سنة وأبدا، ثم انقطع التعبد بها عندهم.

وبناء على هذا فعلى فرضية صحة هذا الخبر الذي يتمسك به اليهود، فيجـب تأويله على دلالة ليس الغرض منها التأبيد، فعند ظهور المعجز تنسخ الشريعة اليهودية لا محالة، بينما لا تنسخ على يد من لا معجز معه.

يتضح من مناقشة أبي الحسين البصري ورجالات المعتزلة مدى اجتـهادهم في تطبيق –ولو بصورة غير مباشرة– النقد الداخلي (الباطني) والخارجي للخبر الـذي يتناقله اليهود حول تأبيد التوراة، وانتهى بهم هذا النقد إلى إنكار نص التأبيد كليـة، أو على الأقل التشكيك في وثوقية صحته إلى أقصى درجة ممكنة.

المبحث الثالث

موقف أبي الحسين البصري من النبوءات التوراتية ببعثة النبي محمد ﷺ

اهتم كثير من متكلمي الإسلام بالحديث عن موضوع البشارة بالنبي محمد ﷺ في كتب السابقين، وقد اختلفت طرقهم في استخراج هذه البشارات وتناولها بين الإسراف تارة، والقصد والإيجاز تارة أخرى.

وقد جاء في كتاب تلخيص المحصل ما يبين هذا الاهتمام، و« أمثال هذا كثير في كتب الأنبياء المتقدمين يذكرها المصنفون الواقفون على كتبهم، ولا يقدر المخالف على دفعها أو صرفها إلى ملك أو نبي آخر، ولا على أن يكتمها»(٢١٣).

أما ذكره عليه السلام في هذه الكتب فقد ورد إما بصفته، أو شريعته، أو بلده وموطنه، أو قومه وعشيرته، أو أصحابه وأتباعه.

وبالنسبة لموقف المعتزلة قبل أبي الحسين البصري، فلم تكن هذه البشارات موضع اهتمام كبير، يدل على هذه الفرضية، أنّ القاضي عبد الجبار كان يرى الاستناد في معرفة هذه البشارات يرجع إلى القرآن الكريم، وذلك في قوله: «أما اشتمال التوراة والإنجيل على البشارة بمحمد صلى الله عليه وسلم فمما عرفناه بالقرآن»(٢١٤).

لذا كان مقلا ومقتصرا في إيراد هذه البشارات، وقد بين علة هذا الاقتصار؛ لأنه لا فائدة في ذكره، لعدم استخدام هذه البشارات في مقام الاحتجاج والاستدلال العقلي، غاية ما هنالك أنه يستعين ببعض هذه البشارات بقصد «مدافعة القوم عما يحاولون الاحتجاج به علينا من ألفاظ التوراة»(٢١٥).

تبين مما سبق، أنّ اهتمام القاضي عبد الجبار بالبشارات كان أمرا عارضا، بيد أنّ هذا الأمر سيختلف كثيرا لدى أبي الحسين البصري، الذي لم يضع البشارات التوراتية في مرتبة ثانوية، وهذا هو ما سأناقشه فيما يلي:

أولا-أهمية عناية أبي الحسين البصري بالبشارات التوراتية:

في مسألة البشارات التوراتية ببعثة النبي ﷺ كان الحِمصيّ الرازي متابعا لأبي الحسين البصري، فمعظم النصوص والمقاطع التي أوردها الحِمصيّ في كتابه " **المنقذ من التقليد**" كانت على لسان أبي الحسين البصري صراحة، يدل على ذلك قوله: «من الآيات المؤكدة لنبوته ما في كتب الأنبياء عليهم السلام من البشارة به، وبانتشار دعوته، وظهور دينه، وغلبة رهطه، وعمارة بلده، وباديته. **وقد أورده الشيخ أبو الحسين في غرره**»(٢١٦).

وفي مصدر ثان؛ وهو تفسير "مفاتيح الغيب" للفخر الرازي (ت: ٦٠٦ه) تعيين للمقاطع التوراتية التي تبين صدق نبوة محمد عليه السلام، ولا يمكن بحال صرف دلالتها إلى نبي آخر.

فيقول الفخر الرازي معتمدا على كتاب غرر الأدلة في بيان أنّ الموصوف بجبال فاران هو محمد عليه السلام: «أما النصارى **فقال أبو الحسين رحمه الله في كتاب الغرر** قد رأيتُ في نقولهم: وظهر من جبال فاران، لقد تقطعت السماء من بهاء محمد المحمود، وترتوي السهام بأمرك المحمود، لأنك ظهرت بخلاص أمتك وإنقاذ مسيحك»(٢١٧).

وتعود –في رأينا– أهمية هذه النصوص والمقاطع التوراتية إلى ثلاثة أسباب، هي:

الأول: تساعد هذه الاقتباسات المطولة حول المقاطع الكتابية والبشارات، والتي أوردها الحِمصيّ والفخر الرازي، في إمكانية إعادة بناء أجزاء من كتاب "غرر الأدلة" المفقود، كما أنها مادة ثرية في الحجاج والجدل ضد فرق اليهود.

الثاني: إنه من غير المعتاد أن نجد في أعمال المعتزلة –التي وصلت إلى أيدى الباحثين– قسما خالصا يتعامل مع البشارات التوراتية عن مجيء النبي وبعثته، وذلك رغم أنّ معظم علماء الكلام، وبخاصة المعتزلة، تطرقوا إلى مناقشة موضوع النبوة وطرق إثبات الرسالة، والمعجزات وما تفترق به عن الكرامات والسحر وغير ذلك.

الثالث: تُقدم هذه النصوص والمقاطع دليلا قاطعا على قدم أو صحة نص لطالما اعتبر نصا منحولا في القرن العشرين[٢١٨]؛ وهو كتاب "الدين والدولة" للطبيب علي بن ربن الطبري، الذي كان نسطوريا ثم اعتنق الإسلام. وهذا هو ما سأناقشه في الموضوع التالي.

ثانيا-مصادر نقد أبي الحسين البصري لليهودية:

١-المصادر الإسلامية:

١/١-كتاب الدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد ﷺ:

اطلع أبو الحسين البصري على كتاب "الدين والدولة" لعلي بن ربن الطبري، وعلى أساس وجود الكثير من الشواهد المبثوثة في كتابه "**غرر الأدلة**" والتي أوردها الحِمصيّ الرازي فإنه «تم التدليل على أنّ أبا الحسين ذاك إنما كان يرجع إلى مصنف ابن ربن الطبري "كتاب الدين والدولة" بكثرة في مناقشته لأمر النبوءات التوراتية ببعثة النبي محمد ﷺ»[٢١٩].

وهذا أمر متوقع؛ فإنّ جل الذين استعانوا في مصنفاتهم باقتباسات من الكتاب المقدس، اعتمدوا بشكل كبير على ابن ربن الطبري.

كما يظهر للمدقق أنّ أبا الحسين البصري اقتبس من كتاب "الدين والدولة" ما يساعده في البرهنة على إثبات صحة نبوة محمد ﷺ. وهذه الاقتباسات مأخوذة من الباب التاسع الموسوم بعنوان" **في أنه لو لم يظهر النبي ﷺ لبطلت نبوة الأنبياء**"[٢٢٠]. وأيضًا من مواضع متعددة[٢٢١] من الباب العاشر الذي يحملُ عنوانًا هو "**في نبوات الأنبياء على النبي صلى الله عليه وسلم وعليهم**".

٢/١- كتاب منازل مكة:

أشار أبو الحسين البصري في موضع واحد إلى كتاب "منازل مكة" لابن الكوفي[٢٢٢] وذلك في قوله:« رأيتُ بخط ابن الكوفي في كتاب منازل مكة، قال: أخبرني جماعة من أعراب معدن بني سليم، لا واحد ولا اثنان، فقالوا: المنزل الخرب

الذي كان قبل المعدن بميلين ونصف يقال له ريان، وهو كان المنزل قبل هذا المنزل، وتسميه السعاة المعدن العتيق، والجبل الذي كان فيه المعدن يقال له فـــاران»[٢٢٣].

وهذا النص يكشف عن اطلاع أبي الحسين البصري على المصادر الأصلية التي تخدم فكرته.

٢ـ المصادر غير الإسلامية:

أ–المصادر الشفوية:

إنّ عددا من الموضوعات اللاهوتية كان وليد التفاعل والجدل والمخالطة بين المعتزلة واليهود، وذلك في جو من التسامح الفكري والعقلانيـــة بعيـــدا عـــن التعصـــب واللاعقلانية الممقوتة، نستدل على صدق ذلك بشهادة أحد المستشرقين الألمان؛ وهو آدم متز Adam Metz (ت: ١٩١٧م)، فقد كان من أقدم البـــاحثين الغـــربيين اعترافًا بنسبة علم مقارنة الأديان إلى المسلمين؛ لكونه يرى أنّ تسامح المســـلمين في حياتهم مع اليهود وغيرهم من أرباب الملل والنحل، ذلك التسامح الذي لم يُســـمع بمثله في العصور الوسطى، كان سببا رئيسًا في أن يلحق بمباحث علم الكلام شيء لم يكن قط من مظاهر العصور الوسطى وهو علم مقارنة الملل[٢٢٤].

ومما يدل على حدوث المخالطة بين الطرفين[٢٢٥]، ما ورد من قول الحِمصيّ: «قال الشيخ أبو الحسين: فسمعت بعض اليهود ينقل كذلك وتكون يده في الكـــل ويـــد الكل فيه»[٢٢٦]. وفي موضع آخر «قال: وذكر لي بعض اليهـــود»[٢٢٧]. وفي هـــذا تأكيد على المكالمة والحوار بين أبي الحسين البصري ومعاصريه من اليهود.

واتخذ أبو الحسين البصري سبيلا أخرى هي **القراءة والمثاقفة** يدل على ذلك قوله حول مسألة اللغة المختارة:« لقد كنتُ أعجب من هذا **حتى قرأت** هذا الفصل مـــن كتاب أصفيا، فقد علمت أنّ الله جدد هذه اللغة بهذه الشريعة التي جاءت بالانتقـــام من ملوك الآفاق وإزالة دولتهم، فدل ذلك على أنها من عنده»[٢٢٨].

وهذا النص يثبت احتمالية أن يكون أبو الحسين البصري قد قرأ الكتاب المقدس بنفسه من أجل خدمة أهدافه الدفاعية.

ب- مقاطع ونصوص من الكتاب المقدس:

كان أبو الحسين البصري على معرفة جيدة بنصوص من الكتاب المقدس[٢٢٩]، يدل على ذلك، ما ورد في كتاب "المنقذ من التقليد" «**قال** (المقصود أبو الحسين البصري): وأيضا ففي كتاب حبقوق بيانُ ما قلناه: وهو جاء الله من طور سيناء، والقدوس من جبل فاران»[٢٣٠].

وفي موضع ثان، «وفي الفصل الحادي عشر من السفر الخامس: إنّ الرب قال لموسى عليه السلام: إني مقيم لهم نبيا مثلك من بني إخوتهم»[٢٣١]. «**قال الشيخ:** ورأيتُ في التوراة بعد قوله من إخوتهم: وأجعل كلمتي في فيه»[٢٣٢].

وفي موضع ثالث، «قال: فأما النصارى فرأيتُ في نقولهم»[٢٣٣]، «ورأيتُ في نقول النصارى»[٢٣٤].

بالموازاة مع ذلك، فإنه يرجع إلى التفسيرات السريانية، ففي موضع رابع، «قال: ونقل من السرياني»[٢٣٥] و «قال الشيخ: ونقل من السرياني»[٢٣٦].

يتبين من هذه المواضع أنّ أبا الحسين البصري كان على معرفة جيدة بنصوص التوراة وأسفارها عن طريق فهم النصوص وتحليلها وتفسيرها، ولم يألُ جهدا في الاطلاع على نقول النصارى والقاموس السرياني في مسألة التنبؤات التوراتية ببعثة النبي ﷺ مما يدل على تنوع تلك النقولات ومدى رهانيتها في خدمة أغراضه الثيولوجية.

ثالثا- منهج أبي الحسين البصري في مناقشة البشارات التوراتية:

(١)-اعتمد أبو الحسين البصري في مناقشته للبشارات التوراتية على روايات ونقول متنوعة، هي: **نقل اليهود، ونقول النصارى، ونقل من السريان**[٢٣٧].

وكان يذكر في المسألة الواحدة أكثر من نقل من أجل التوصل إلى صدق نتيجته، وتزييف ما خالفها، فمثلا في الفصل السادس عشر من أشعياء «لتفرح أرض البادية العطشى، ولتبتهج البراري والفلوات...فإنها ستغطى بأحمد محاسن لبنان»[٢٣٨].

أما في نقول النصارى فلم يرد ذكر أحمد، ففيها «يفرح القفر العطشان...فإنها ستغطى محاسن لبنان». بينما نقل من السرياني جاء على النحو التالي: « فإنها ستغطى بأحمد محاسن لبنان».

وينتهي أبو الحسين البصري من خلال ذكر الروايات الثلاث إلى «**أنّ في هذا الموضع كلاما قد أسقطه بعضهم، ولعلّ بعضهم قد حرفه**»[٢٣٩].

(٢)-كان يميل إلى عدم ترك ظواهر الألفاظ لغير ضرورة، وإنما يجوز اللجوء إلى التأويل عند الحاجة كما في مقالته التالية:

قال الشيخ أبو الحسين: « فسمعتُ بعض اليهود ينقل كذلك: " وتكون يده في الكل، ويد الكل فيه"... وزعم أنّ هذا الباب يحتمل أنّ يده متصرفة في الكل، ويحتمل أنّ يده في الكل بمعنى أنه يكون مخالطا للكل»[٢٤٠].

وفي مسألة أنّ اللغة العربية مختارة[٢٤١]، نقل بعضهم «هناك أجدد للأمم الشفة المختارة»، ويرى أبو الحسين أنه لا مانع من التعبير بالشفة عن اللغة كما يعبر باللسان عن اللغة، «والذي يبين ما قلناه أنه لا يجوز أن يكون أراد به تجدد الشفة على الحقيقة؛ لأنّ الشفة قد خلق جنسها من قبل و لم يجددها الله تعالى في ذلك الوقت»[٢٤٢].

وهذا معناه أنّ أبا الحسين البصري يجنح إلى الاحتكام إلى ضوابط اللغة بقصد ترجيح التأويل الذي يريده أو الرد على مسألة يرى خطأها.

(٣)-كان أبو الحسين البصري يستعملُ عبارات تدل على رفضه للتفسيرات التي يقدمها بعض اليهود، مخاطبا فهوم العقلاء، فمثلا « **في الفصل التاسع من السفر**

الأول من التوراة أنّ هاجر لما غضبت عليها سارة تراءى لها ملك من قبل الله تعالى، فقال: يا هاجر أين تريدين؟ ومن أين أقبلت؟ قالت: أهرب من سيدتي سارة، فقال لها: ارجعي إلى سيدتك واخفضي لها، فإنّ الله سيكثر زرعك وذريتك وستحبلين وتلدين ابنا وتسمينه إسماعيل من أجل أن الله سمع تبتلك وخشوعك، وهو يكون عين الناس وتكون يده فوق الجميع، ويد الجميع مبسوطة إليه بالخضوع، وهو يسكن على تخوم أرض جميع إخوته»[٢٤٣].

ووجه الاستدلال بهذا الكلام أنه خرج مخرج البشارة، وليس يجوز أن يبشر الملك من قبل الله بالظلم والجور وبأمر لا يتم إلا بالكذب على الله سبحانه[٢٤٤].

(٤)- أحيانا كان يعقد أبو الحسين البصري مقارنات بين الروايات والنقول التي يرجع إليها، فيقول: «وفي بعض النقول بدلا من قوله إذا أقبل أحد الراكبين: " أقبل فارسان فلما رآهما الديذبان صاح: سقطت بابل"»[٢٤٥]. كما كان حريصا على إثبات الألفاظ كما وردت في **النصوص الأصلية**. قال أبو الحسين :«ونقل من السرياني بدلا من قوله: " وتأمل الأمم" " بحث عنها كذب الأمم" وبدلا من قوله: "ونعرت المهاوي" " رفعت الهاوية صوتها، وأخذت بسط باعها"»[٢٤٦].

(٥)- وفي أحايين كثيرة، كان أبو الحسين البصري ينتقد الروايات التي وردت عن اليهود، مستخدما عبارات مثل:[٢٤٧] «هذا لا يصح» وقوله: «ليس يضرنا هذا النقل منهم؛ لأنه لم يأت من جبل فاران من كان هذا صفته إلا محمد عليه السلام» وقوله: « وليس يستنكر أن هذا الكلام ورد في ذم اليهود وسخط الله عليهم».

بالإضافة إلى ذلك، فإنه بعد تناوله للأخبار التي وردت في كتاب أشعياء عن البادية، يقول: « فدل جملة ما ذكرناه على أن كتاب أشعياء مملوء بذكر البادية وبلاد العرب والبشارة بما حدث فيها بالإسلام، وليس لهم أن يصرفوا ذلك إلى المسيح الذي ينتظرونه؛ لأن النصارى لا ترى ذلك، ولا اليهود تقول إنه يأتي من

أرض العرب وجبال فاران، **ولأن الإكثار من ذكر البادية يدل على أن المبشر به له اختصاص بالبادية**»(٢٤٨).

وفي الفصل التاسع من كتاب حزقيل «أن الذي يظهر من البادية يكون فيه حتف اليهود، وهو أن أمتك مغروسة على الماء بدمك، فهي كالكرمة التي أخرجت ثمارها وأغصانها من مياه كثيرة...فعند ذلك غرس في البدو وفي الأرض المهملة المعطلة العطشى وخرج من أغصانهن العاضلة نار»(٢٤٩).

وكعادته يعرض نقولا من النصارى والسريان في قوله: «وفي نقل النصارى: "وخرج من أغصانه المختارة" ، ونقل من السريانية "المنتجبة"»(٢٥٠).

وينتهي أبو الحسين البصري من ذلك إلى أنه تبقى من أمرهم بقية يزيلها الغرس الذي غرس في أرض البادية، وأن اليهود زالت دولتهم و لم يبق منها إلا شيء يسير بأرض الحجاز كخيبر وغيرها من القرى، فزال ذلك بالغصن المنتجب البارز من الغرس الذي غرس في البادية، ثم يفسر المقصود بالغرس أنه النبي ﷺ، أما الغصن فهو علي بن أبي طالب ومن كان معه حين فتح خيبر(٢٥١).

(٦)- أحيانا كان أبو الحسين البصري يُبدي رأيه، ويصدر في تفسيره عن اجتهاد شخصي، وذلك في تخصيص البيت بالحمد عند المسير إليه. « **قال الشيخ: وقد وقع لي في قوله: "وأحدث حينئذ لبيت محمدتي حمدا" شيء طريف.** وكذلك قوله: "ويأتيك أهل سبأ ويتحدثون بنعم الله ويمجدونه" وذلك أنّ العرب كانت تلبي قبل الإسلام، فتقول: "لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك" ثم جدد الإسلام "لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك...فهذا هو الحمد الذي جدده الله لبيت محمدته، وهو النعمة التي تحدث بها أهل سبأ إذا حجوا»(٢٥٢).

يتبين من العرض السابق، أن أبا الحسين البصري كان منشغلا بتوظيف البشارات التوراتية ببعثة النبي محمد ﷺ في الاحتجاج البرهاني والاستدلال العقلي، مستفيدا من اتصاله باليهود واطلاعه على النصوص التوراتية وتفسيرها.

خاتمة:

تناولتُ في هذا البحث الموسوم بعنوان" **أركيولوجيا النص التوراتي عند أبي الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦/٥هـ/١٠٤٥م) دراسة تحليلية من خلال المصادر المتأخرة** " موقف أبي الحسين البصري النقدي من مسألتي نسخ الشريعة عند اليهود، والبشارات التوراتية بالنبي محمد ﷺ في ضوء النصوص التي وردت عند المتأخرين من المعتزلة والشيعة والأشاعرة. **ومن أهم النتائج التي توصلتُ إليها:**

١. أضحى لدينا إمكانية الحصول على كمية كبيرة من نصوص أبي الحسين البصري، ومن ثم إمكانية إعادة بناء كتابه "غرر الأدلة" Reconstruction of the content of the Ghurar من خلال النصوص التي أوردها المتأخرون في مصنفاتهم كابن الملاحمي والحِمصيّ وفخر الدين الرازي وغيرهم.

٢. إنّ أبا الحسين البصري وتلاميذه من نظار المعتزلة كانوا امتدادا طبيعيا للمعتزلة الأوائل في دراسة مشكلة النسخ وحقيقته، والكلام على كل فرقة من فرق اليهود وموقفها منه.

٣. كانت مدرسة أبي الحسين البصري منقادة لرؤية متقدمي المعتزلة في الاحتكام إلى منطق المصلحة والحكمة كتفسير مطروح للقول بحسن نسخ الشرائع، فالشرائع مصالح، ولا يمتنع أن تختلف بالأزمنة والأمكنة والمكلفين، وهذا بدوره يثبت مدى إفساح المعتزلة لدور الإنسان وتقدير مكانته الحقيقية.

٤. قام أبو الحسين البصري بتوظيف التأويل كآلية لدرء التعارض بين ما ورد في بعض نصوص التوراة من منع النسخ، وبين ما يذهب إليه ويعتقده من جواز النسخ ووقوعه.

٥. تطرق أبو الحسين البصري في بعض المواضع لنقد النص التوراتي من جهة السند والمضمون مطبقا لمنهج النقد التاريخي، وبهذا فهو يمثل مرحلة سابقة إلى حد ما على توظيف ابن حزم الأندلسي لهذا المنهج في دراسة نصوص التوراة وأسفارها.

٦. من الاكتشافات الجديدة أن نجد في أحد مؤلفات التراث الاعتزالي قسما يتعامل مع تنبؤات الكتاب المقدس عن بعثة النبي ﷺ، فالنصوص التي وصلت إلى أيدينا من كتاب "غرر الأدلة" يحتمل أن تشير إلى أن المعتزلة لم تتعامل مع وصف النبي ومجيئه وصفاته في الكتاب المقدس كدليل ثانوي.

٧. بمقارنة النصوص التي وردتْ عند أبي الحسين البصري في مسألة البشارة التوراتية بما ورد في كتاب "الدين والدولة" لابن ربن الطبري يتبين أنّ أبا الحسين اعتمد بصورة أساسية على البشارات التي أوردها ابن ربن الطبري سلفا.

٨. كان أبو الحسين البصري على صلة وثيقة باليهود، واتخذت هذه الصلة أشكالا، منها: القراءة، والرؤية، والسماع، والحوار والجدل. وكان واعيا بالروايات المختلفة لنصوص الكتاب المقدس في مسألة التنبؤات التوراتية، فأحيانا كان يثبت النقل من اللسان العبري، وتارة من السريان، وفي أحايين أخرى كان يرجع إلى نقول النصارى. وهذا كله من أجل إبطال الثيولوجيا اليهودية التي تتجاهل نبوة محمد ﷺ.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا–المصادر والمراجع باللغة العربية:

١. الآمدي (سيف الدين ت: ٦٣١هـ)، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: د. حسن الشافعي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠١٢م.

٢. إيرناندیث: كروث، تاريخ الفكر في العالم الإسلامي، ترجمة: عبد العال صالح، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠٠٩م.

٣. الباقلاني: (أبو بكر محمد بن الطيب ت: ٤٠٣هـ)، التمهيد، عني بتصحيحه ونشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٥٧م.

٤. البصري: (أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب ت: ٤٣٦هـ)، المعتمد في أصول الفقه، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه: محمد حميد الله، بتعاون: محمد بكر ود. حسن حنفي، دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٦٤م.

٥. البصير: (القرائي يوسف، توفي ٥٤٣١)، المحتوى في علم الكلام، ترجمة: د. أحمد محمود هويدي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٢١م.

٦. البغدادي: (أبو منصور عبد القاهر ت: ٥٤٢٩)، أصول الدين، استنابول: مطبعة الدولة، ط١/١٩٢٨م.

٧. تاسيرون: (المستشرقة إيلا لانداو)، في إعادة بناء المصادر المفقودة، نقله إلى العربية: د. أحمد محمود إبراهيم، القاهرة: مركز تراث للبحوث والدراسات، ط١/٢٠٢٠م.

٨. تسوكر: موشيه مردخاي، شرح سعديا الفيومي لسفر التكوين: نقل النص العبري إلى الخط العربي وترجم مقدمته: د. أحمد محمود هويدي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٩م.

٩. التفتازاني: (سعد الدين مسعود بن عمر ت: ٧٩٣هـ)، شرح المقاصد، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ط٢/١٩٩٨م.

١٠. ابن تيمية: (أحمد بن عبد الحليم ت: ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢/١٩٩١م.

١١. ابن تيمية: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م.

١٢. الجويني: (أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله ت: ٤٧٨هـ)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه وقدم له: د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٠م.

١٣. الحاكم الجشمي: (أبو سعيد المحسن بن كرامة ت: ٤٩٤هـ)، تحكيم العقول في تصحيح الأصول، تحقيق: عبد السلام الوجيه، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط٢/٢٠٠٨م.

١٤. الحاكم الجشمي، التهذيب في التفسير، تحقيق: د. عبد الرحمن السالمي، (القاهرة: دار الكتاب المصري- بيروت: دار الكتاب اللبناني)، ط١/٢٠١٨م، المجلد الأول.

١٥. الحاكم الجشمي، شرح عيون المسائل، القسم السادس، (مخطوط محفوظ بمكتبة دار الكتب المصرية رقم ٣٠٦).

١٦. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط١/١٩٥٩م.

١٧. ابن حزم الأندلسي:(أبو محمد علي بن أحمد ت: ٤٦٥هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة،

بيروت: دار الجيل، بدون تاريخ.

١٨. الحِمصيّ الرازي: (سديد الدين محمود)، المنقذ من التقليد، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قُم، ط١/ ١٤١٢ه.

١٩. حنفي: حسن (دكتور)، مقدمة في علم الاستغراب، القاهرة: الدار الفنية، ١٩٩١م.

٢٠. حنفي، من العقيدة إلى الثورة (النبوة- المعاد)، القاهرة: مكتبة مدبولي، المجلد الرابع، بدون تاريخ.

٢١. الخياط: (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد)، كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد وما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم، تقديم وتعليق: د. نيبرج (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية – بيروت: دار الندوة الإسلامية)، ١٩٨٨م.

٢٢. الرازي: (الإمام فخر الدين ت: ٦٠٦هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مراجعة وتحرير: د. علي سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

٢٣. الرازي، تفسير مفاتيح الغيب، بيروت: دار الفكر، ط١/١٩٨١م.

٢٤. الراوي: عبد الستار (دكتور)، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١/١٩٨٠م.

٢٥. الزمخشري: (جارالله محمود بن عمر ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١/١٩٩٨م.

٢٦. الزمخشري، المنهاج في أصول الدين، تحرير وتقديم، سابينا شميدكه، لبنان: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٧. زيد: مصطفى (دكتور)، النسخ في القرآن الكريم دراسة تاريخية تشريعية نقدية، المنصورة: دار الوفاء للطباعة، ط٣/١٩٨٧م.

٢٨. السيد: محمد صالح (دكتور)، أصالة علم الكلام، القاهرة: دار الثقافة والنشر، ١٩٨٧م.

٢٩. السيد، مدخل إلى علم الكلام، القاهرة: دار قباء، ٢٠٠١م.

٣٠. الشرقاوي: حمدي عبد الله (دكتور)، مقارنة الأديان بين التنظير والتطبيق عند القاضي عبد الجبار المعتزلي: دراسة تحليلية مقارنة، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

٣١. شميتكه: زابينه، تحرير كتاب (المرجع في تاريخ علم الكلام) ترجمة: د. أسامة شفيع السيد، بيروت: مركز نماء للبحوث، ط١/ ٢٠١٨م.

٣٢. شميتكه، ولفرد مادلنغ، كاميلا آدانغ: طوالع علم الكلام المعتزلي كتاب الأصول لأبي علي محمد بن خلاد وشروحه، طبعة محققة لزيادات شرح الأصول للإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون البطحاني الزيدي (ت: ٤٢٤هـ/١٠٣٣م)، دار بريل، ليدن، ٢٠١١م.

٣٣. الشهرستاني: (أبو الفتح محمد عبد الكريم ت٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة: مؤسسة الحلبي، ١٩٦٨م.

٣٤. الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفرد جيوم، بدون طبعة أو تاريخ.

٣٥. صبحي: أحمد محمود (دكتور)، في علم الكلام (المعتزلة)، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ط٤/١٩٨٢م.

٣٦. طالبي: عمار (دكتور)، آراء الخوارج الكلامية: الموجز لأبي عمار عبد الكافي الإباضي، الجزائر، موفم للنشر، ٢٠١٣م.

٣٧. الطبري: (علي بن ربن)، الدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد ﷺ، حققه وقدم له: عادل نويهض، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١/١٩٧٣م.

٣٨. الطهراني: (الشيخ آقا بزرك)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت: دار الأضواء، ط٢، بدون تاريخ.

٣٩. الطوسي: (الخواجة نصير الدين)، تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، بيروت: دار الأضواء، ط٢/١٩٨٥م.

٤٠. فيدر: نفتالي، التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية، ترجمة: محمد سالم الجرح، مركز الدراسات الشرقية: سلسلة فضل الإسلام على اليهود واليهودية، العدد الأول، ٢٠٠١م.

٤١. فيومي: نتنئيل، كتاب بستان العقول، نقلته إلى الخط العربي: د. سهير سيد دويني، تقديم: د. حسن حنفي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١/٢٠١٤م.

٤٢. القرقساني: (يعقوب بن إسحاق)، الأنوار والمراقب، نيويورك، ١٩٤٠م.

٤٣. القزويني: (القاضي أبو يوسف عبد السلام ت: ٤٨٨هـ)، الواضح: مختصر في أصول الفقه، قدم له واعتنى به: محمد الحسيني، وعبد الله الغزي، الرياض: دار فارس، ط١/٢٠٢٢م.

٤٤. القفطي: (جمال الدين ت: ٦٤٦هـ) إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١/٢٠٠٥م.

٤٥. الماوردي : (أبو الحسن ت: ٤٥٠هـ)، أعلام النبوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٨٦م.

٤٦. مبروك: علي (دكتور)، النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ، بيروت: دار التنوير، ط١/١٩٩٣م.

٤٧. متز: المستشرق آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨م.

٤٨. ابن المحرومة (أبو الحسن)، حواشي ابن المحرومة على كتاب تنقيح الأبحاث للملل الثلاث لابن كمونة، حققه وقدم له: المطران حبيب باشا، بيروت (المكتبة البولسية–التراث العربي المسيحي)، ١٩٨٤م.

٤٩. ابن المرتضى: (أحمد بن يحيى ت: ٨٤٠هـ)، باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، اعتنى بتصحيحه: توماس أرنولد، حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣١٦ه.

٥٠. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة فلزر، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١م.

٥١. المسعودي: (أبو الحسن علي بن الحسين ت: ٣٤٥هـ): التنبيه والإشراف، عني بتصحيحه: عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة: مكتبة الشرق الإسلامية، ١٩٣٨م.

٥٢. ابن الملاحمي:(محمود بن محمد الخوارزمي ت: ٥٣٦هـ)، تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة، تحقيق ومقدمة: حسن أنصاري، ويلفرد مادلنغ، موسسهٔ پژوهش حكمت وفلسفهٔ ايران، بدون تاريخ.

٥٣. ابن الملاحمي، الفائق في أصول الدين، تحقيق: د. فيصل بدير عون، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٦م.

٥٤. ابن الملاحمي، المعتمد في أصول الدين، عني بتحقيق ما بقي منه: مارتن مكدرمت، ويلفرد ماديلونغ، لندن: الهدى، ١٩٩١م.

٥٥. النجراني: (تقي الدين، مختار بن محمود العجالي)، الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، دراسة وتحقيق: د. السيد الشاهد، القاهرة: المجلس الأعلى

للشئون الإسلامية، ٢٠١٥م.

٥٦. النشار: علي سامي (دكتور)، عباس أحمد الشربيني، الفكر اليهودي وتأثره بالفلسفة الإسلامية، الإسكندرية: منشأة دار المعارف، ط١/١٩٧٢م.

٥٧. النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، ط٩، بدون تاريخ.

٥٨. الهمداني: (القاضي عبد الجبار بن أحمد ت٤١٥هـ)، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م.

٥٩. الهمداني، المختصر في أصول الدين، ضمن كتاب "رسائل العدل والتوحيد"، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، القاهرة: دار الشروق، ط٢/١٩٨٨م، الجزء الأول.

٦٠. الهمداني، المغني في أبواب التوحيد والعدل "إعجاز القرآن"، قوم نصه: الأستاذ أمين الخولي، الجزء السادس عشر.

ثانيا– المراجع الأجنبية:

1-Adang: Camilla, A rare case of biblical “testimonies” to the Prophet Muḥammad in Mu□tazilī literature.

2- **Adang: Camilla, Wilferd Madelung,** Jewish-Muslim Intellectual History Entangled: Textual Materials from the Firkovitch Collection, Saint Petersburg, 2020.

3-Schmidtke: Sabine, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, Mélanges de l'Université Saint-Joseph vol. 61 (2008).

4- **Schmidtke: Sabine**, **Camilla Adang**, Mu□tazili Discussions of the Abrogation of the Torah Ibn Hallad (4th/10th century) and His Commentators, (Arabica 60, 2013), Brill.

5- **Sklare: David**, Responses to Islamic Polemics by Jewish Mutakallimün in the Tenth Century, in abook: The Majlis

interreligious Encounters in Medieval Islam (Harrassowitz Verlag, 1999).
6- S.M.Stern, Ibn Al-Samh, The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, No:1-2, 1956.

ثالثا– المجلات والدوريات:

١–**البصري:** أبو الحسين، فصل منتزع من كتاب شرح الأصول في الإمامة، تحقيق: يوسف آركانر، أوزقان شمشك، خليل إبراهيم دلن، مجلة التحقيق، (العدد السابع، ٢٠٢١م).

٢–شميتكه: زابينه، تلقي المسلمين للمواد المعرفية التوراتية: ابن قتيبة وكتابه أعلام النبوة، عمان: مجلة التفاهم، (العدد ٣٧، ٢٠١٢م).

٣–**شميتكه،** مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري(٤٣٦هـ/١٠٤٠م)، عمان: مجلة التسامح، (العدد التاسع، ٢٠٠٥م).

٤–**شفارب:** جريجور، المعتزلة في عصر ابن رشد، ترجمة: د. يوسف مدراري، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، (العدد العاشر، صيف ٢٠٢٠م).

٥–**عطية:** عادل سالم (دكتور)، ابن خلاد المعتزلي(ت: ٣٥٠هـ/٩٦١م) وموقفه النقدي من قضية النسخ عند اليهود، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، أبريل ٢٠٢٠م.

٦–**مادلونغ:** ويلفرد، أبو الحسين البصري وبراهين وجود الله، مجلة التسامح، سلطنة عمان، العدد ٢٢، ٢٠٠٨م.

رابعا– الرسائل الجامعية:

١–**عطا الله: مختار محمود،** منهج المعتزلة في مجادلة علماء الملل المخالفة حتى نهاية القرن الخامس الهجري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، بإشراف أ.د السيد رزق الحجر، ١٤٠٦هـ/١٩٩١م.

الهوامش والإحالات :

(١) زابينه شميتكه، مقدمة كتاب "المرجع في تاريخ علم الكلام"، ترجمة: د. أسامة شفيع السيد، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١/٢٠١٨م، ٥٨/١.

(٢) القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١/٢٠٠٥م، ص٢٢١.

(٣) في مسألة حد العلم، يقول ابن الملاحمي:« فإن اقتصروا على قولهم: إنّ العلم هو التبين، فقد اعتمد عليه شيخنا أبو الحسين رحمه الله في كتاب التصفح وكتاب الغرر وزيفه في شرح العمد». [المعتمد في أصول الدين، عني بتحقيق ما بقي منه: مارتن مكدرمت، ويلفرد ماديلونغ، لندن: الهدى، ١٩٩١م، ص١٧]. وفي مسألة الرؤية يقول ابن الملاحمي: « قال الشيخ أبو الحسين وقد ذكرنا في كتاب الغرر أنّ ابن أبي حيّة روى عمن قال بالعدل من المُحدثين». [المعتمد في أصول الدين، مرجع سابق، ص٤٦٦].

(٤) الفائق في أصول الدين، تحقيق: د. فيصل بدير عون، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٦م، ص٤١٧.

(٥) انظر: سديد الدين محمود الحمصي الرازي، المنقذ من التقليد، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قُم، ط١/ ١٤١٢ه، ٤٠٥/١-٤١٨. ولهذا الكتاب اسم آخر هو "التعليق العراقي" حسب ما ذكره مؤلفه نفسه. [انظر: المصدر نفسه، ١٨/١].

(٦) يذكر المستشرق الإسباني ميغيل كروث إيرنانديث (ت: ٢٠٢٠م) أنّ أول عملية استقبال يهودي لعلم الكلام الإسلامي تتضح في مجموعة الربانيين، وأول شخصية مهمة منهم داوود بن مروان الرقي الشيرازي، الذي عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. [انظر: إيرنانديث، تاريخ الفكر في العالم الإسلامي، ترجمة: عبد العال صالح، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠٠٩م، المجلد الأول، ص٢٠٧].

(٧) حركة الاعتزال "٣" المرحلة المدرسية، ضمن "المرجع في تاريخ علم الكلام"، ٣٢٧/١.

(٨) التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ط٢/١٩٩٨م، ٤٣/٥.

(٩) من الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بهذا البحث، ما قدمته الألمانية شميتكه Schmidtke من حيث الملاحظات المنهجية ورصد أو تتبع النصوص في المصادر القديمة، وذلك في بحثها الموسوم بعنوان:

Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī **on the Torah and its Abrogation, Mélanges de l'Université Saint**-Joseph vol. 61 (2008), pp: 559-580.

(١٠) انظر: القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص٢٢١.

(١١) انظر: تقديم تحقيق كتاب المعتمد في أصول الدين، صفحة (ج).

(١٢) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢/١٩٩١م، ٣٦/٥. وقارن: ١٣٢/٩.

(١٣) انظر: ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة فلزر، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١م، ص١١٨.

(١٤) فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مراجعة وتحرير: د. علي سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م، ص٤٥.

(١٥) انظر: ابن الملاحمي، المعتمد في أصول الدين، ص٢٠. وأيضا: ص٤-٥. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص١١٩.

(١٦) هذا الأثر سأناقشه بالتفصيل في المبحث الأول.

(١٧) هو الإمام يحيى بن حمزة بن علي، الحسيني العلوي، من أكابر الزيدية في اليمن، توفي عام ٧٤٥هـ.

(١٨) طبقات المعتزلة، ص١١٩.

(١٩) انظر: تقديم تحقيق كتاب المعتمد في أصول الدين، صفحة (و). وفي كتاب " تحفة المتكلمين" اقتباسات مأخوذة عن أبي الحسين البصري، بعضها حكاية عن أرسطو وإحالته وجود ما لا نهاية له في حالة واحدة. وبعضها الآخر يشرح أبو الحسين فيها وجهة نظر أرسطو في الزمان، وأنه ليس بأمر قائم بنفسه. [انظر: تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة، تحقيق ومقدمة: حسن أنصاري، ويلفرد مادلنغ، موسسهٔ پژوهش حكمت وفلسفهٔ ايران، د. ت، ص٢٣-٢٧].

(٢٠) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة: مؤسسة الحلبي، ١٩٦٨م، ٨٥/١.

(٢١) الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفرد جيوم، بدون طبعة وتاريخ، ص٢٢١.

(٢٢) انظر: د. عبد الستار الراوي، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١/١٩٨٠م، ص٥٧.

(٢٣) S.M.Stern, Ibn Al-Samh, The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, No:1-2, 1956, pp:31-44.

(٢٤) انظر: ويلفرد مادلونغ، أبو الحسين البصري وبراهين وجود الله، مجلة التسامح، سلطنة عمان، العدد ٢٢، ٢٠٠٨م، ص٢٠١-٢٠٨.

(٢٥) تذكر الألمانية شميتكه أنّ أبا الحسين البصري دخل الفلسفة من غطاء العلوم الكلامية، وأنه ربما طور آراء كلامية مستقلة أبعدته عن مدرسة أبي هاشم الجبائي بعض الشيء. [زابينه شميتكه، مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري(٤٣٦هـ/١٠٤٠م)، عمان: مجلة التسامح، العدد التاسع، ٢٠٠٥م، ص٢٢٩].

(٢٦) خان تييل، نظرية الأحوال لأبي هاشم الجبائي وتعديل متكلمي الأشعرية لها، ضمن كتاب "المرجع في تاريخ علم الكلام"، ٢/ ٦٤٦ وما بعدها.

(٢٧) ابن المرتضى، باب ذكر المعتزلة، ص٧١. طبقات المعتزلة، ص١١٩.

(٢٨) حكى ابن المرتضى علة هذا الاستهجان من قبل البهشمية، وأنّ مرده إلى أمرين: أحدهما أنه دنس نفسه بشيء من الفلسفة وكلام الأوائل، وثانيهما رده على المشايخ ونقضه لأدلتهم في كتبه. [انظر: باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، ص٧١. طبقات المعتزلة، ص١١٩].

(٢٩) Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 559.

(٣٠) انظر: المعتمد، ص٥. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ٣٦/٥. ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص١١٩.

(٣١) راجع نسبة الكتاب بوصفه أول مؤلفات أبي الحسين البصري الأصولية: شرح العمد، لأبي الحسين البصري، تحقيق ودراسة: د. عبد الحميد أبو زنيد، القاهرة: دار المطبعة السلفية، ط١، ١٤١٠هـ، ص٢٠-٢٥.

(٣٢) ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص١١٩. باب ذكر المعتزلة، ص٧١.

(٣٣) أبو الحسين البصري، فصل منتزع من كتاب شرح الأصول في الإمامة، تحقيق: يوسف آركانر وآخرين، مجلة التحقيق، العدد السابع، ص١٩٠.

(٣٤) وهو أمر يختلف فيه عن جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، فلم يفرد الأخير في رسالته " المنهاج في أصول الدين" بابا أو فصلا للإمامة.

(٣٥) انظر: أبو الحسين البصري، فصل منتزع من كتاب شرح الأصول في الإمامة،، ص١٩٤.

(٣٦) انظر: الفائق في أصول الدين، صفحات: ص٦٣٥، ص٦٤٠، ص٦٥٨، ص٦٩١.

(٣٧) في مسألة وجوب الإمامة عن طريق العقل والسمع معا.

(٣٨) يقول ابن الملاحمي: « ذكر الشيخ أبو الحسين: أنّ الأوْلى أنّ الواحد إذا كان ذا رأي وعدالة وإحسان وعلم، واختار رجلا قد اشتهر بالفضل وخصال الإمامة أنه يصير إماما. وقد نصرنا هذا القول في المعتمد ». [الفائق، ص٦٥٨].

(٣٩) انظر: إيلا لانداو –تاسيرون، في إعادة بناء المصادر المفقودة، نقله إلى العربية: د. أحمد محمود إبراهيم، القاهرة: مركز تراث للبحوث والدراسات، ط١/٢٠٢٠م، ص٢٠.

(٤٠) انظر: زابينه شميتكه، مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري (٥٤٣٦/١٠٤٠م)، عمان: مجلة التسامح، العدد التاسع، ٢٠٠٥م، ص٢٢٤.

(٤١) د. حسن حنفي، تقديم كتاب بستان العقول، نتنئيل فيومي، نقلته إلى الخط العربي: د. سهير سيد دويني، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١/٢٠١٤م، ص٧.

(٤٢) زابينه شميتكه، مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري (٥٤٣٦/١٠٤٠م)، عمان: مجلة التسامح، العدد التاسع، ٢٠٠٥م، ص٢٢٤–٢٢٥. وقارن: ص٢٢٧.

(٤٣) السابق، ص٢٢٥.

(٤٤) شرح سعديا الفيومي لسفر التكوين، حقق النص وقدم له بالعبرية: موشيه مردخاي تسوكر، نقلها إلى الخط العربي وترجم مقدمته: د. أحمد محمود هويدي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٩م، ص٢٢. وأيضا قارن: ص٤٠–٤٨.

(٤٥) د. حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، القاهرة: الدار الفنية، ١٩٩١م، ص١٩٣.

(٤٦) نفتالي فيدر، التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية، ترجمة: محمد سالم الجرح، مركز الدراسات الشرقية: سلسلة فضل الإسلام على اليهود واليهودية، العدد الأول، ٢٠٠١م، ص٩.

(٤٧) في هذا المصدر، صرح ابن الملاحمي بذكر كتاب "تصفح الأدلة" لأبي الحسين البصري في عشرين موضعا.

(٤٨) انظر: المعتمد في أصول الدين، ص٥.

(٤٩) يقول ابن الملاحمي: « فإني لما صنفتُ كتاب المعتمد في الأصول، وبالغتُ في إيراد حجج دين الإسلام مفصلة... طال لذلك الكتاب حتى كبر على مجلدات، وشق على كثير من الراغبين فيه كتابته وتحصيله، فعند ذلك طلب مني الأصحاب...أن أستخرج من المطول مختصرا». [الفائق في أصول الدين، ص٣١].

(٥٠) ذكر ابن الملاحمي كتابَ "غرر الأدلة" لأبي الحسين البصري في موضعين، أحدهما يتعلق بحد العلم، وثانيهما يتعلق بمسألة الرؤية. [انظر: المعتمد في أصول الدين، ص١٧، ص٤٦٦].

(٥١) انظر: تحفة المتكلمين، صفحات: ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٨، ١٥٨.

(٥٢) Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 560-561.

(٥٣) انظر: شميتكه، تقديم كتاب المنهاج في أصول الدين للزمخشري، ص٨٤.

(٥٤) انظر: زابينه شميتكه، مقدمة كتاب "المرجع في تاريخ علم الكلام"، ٦٢/١.

(٥٥) See: Sabine Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 562.

(٥٦) انظر: المنقذ من التقليد، ٥٠٤/١. ٦٣/١.

(٥٧) السابق، ٥٠٦/١.

(٥٨) السابق، ٥٠٦/١.

(٥٩) انظر: السابق، ٥٦/١.

(٦٠) هذا واضح في مسألة البشارات التوراتية ببعثة النبي محمد ﷺ. [انظر: المنقذ من التقليد، ٥٠٤/١-٥١٨]. وهو أمر سأناقشه في المبحث الثالث.

(٦١) هو محمد محسن بن علي المتروي، نشأ بطهران، وكان من المهتمين برصد آثار الشيعة وتصانيفهم، وذكر أعلامهم، وقد توفي عام ١٣٨٩هـ.

(٦٢) آقا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت: دار الأضواء، ط٢، د. ت، ١٥١/٢٣ وما بعدها.

(٦٣) المنقذ من التقليد، ٥١٠/١.

(٦٤) يظهر هذا فيما أورده الحمصي على لسان أبي الحسين البصري في عبارات، منها: « ذكر لي بعض اليهود» و «سمعتُ بعض اليهود ينقل» و «رأيتُ في التوراة» [انظر: المنقذ من التقليد، ج١، ص٥٠٥-٥٠٦].

(٦٥) يقول الحمصي: « ذكر الشيخ أبو الحسين أنه قال له بعض اليهود». [المنقذ من التقليد، ٤٣٤/١].

(٦٦) انظر: المنقذ من التقليد، ٥٠٤/١.

(٦٧) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط١٩٥٩/١م، ١٦٩/١.

(٦٨) حسن أنصاري وآخرون، المذهب الزيدي في اليمن، ضمن كتاب" المرجع في تاريخ علم الكلام"، ٨٠٨/٢.

(٦٩) صرح بالتلمذة على مصنفات أبي الحسين البصري وابن الملاحمي في قوله: «فإن الذي دعاني إلى تصنيف هذا الكتاب، مع حصول الكفاية في باب الهداية بما صنفه مشايخنا، الحائزون على قصبات السبق –رحمهم الله– ولخصه شيخنا أبو الحسين رحمه الله، وأكمله تهذيبا وشرحا شيخنا ركن الدين رحمه الله حتى ارتفعت بذلك أعلام الإسلام». [الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، دراسة وتحقيق: د. السيد الشاهد، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠١٥م، ص٥٩].

(٧٠) يقول تقي الدين النجراني: «وقد تكلمنا في هذا الكتاب مع أبي هاشم وأصحابه في ست عشرة مسألة». وتدور بعض هذه المسائل حول الذات والصفات وحدوث الأجسام والكرامات والفناء. [الكامل في الاستقصاء، ص٦٠].

(٧١) Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 561.

(٧٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٠/٩.

(٧٣) تقديم تحقيق كتاب المعتمد في أصول الدين، صفحة (و).

(٧٤) يقول فخر الدين الرازي: «لم يبق في زماننا من سائر فرق المعتزلة إلا هاتان الفرقتان أصحاب أبي هاشم وأصحاب أبي الحسين البصري». [اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٥].

(٧٥) شميتكه، مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري(٥٤٣٦/١٠٤٠م)، مجلة التسامح، العدد التاسع، ص٢٢٩. وقارن: شميتكه، تقديم كتاب المنهاج في أصول الدين للزمخشري، ص٨٤.

(٧٦) يذكر أحمد بن يحيى المرتضى أن الفخر الرازي اعتمد على آراء أبي الحسين البصري في لطيف الكلام. [انظر: باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، ص٧١].

(٧٧) Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 562.

(٧٨) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ١٦٠/٩.

(٧٩) انظر: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م، ٥٧٣/٢. وأيضا: ٢٤٨/٣.

(٨٠) درء تعارض العقل والنقل ، ١٣٣/٩.

(٨١) انظر: زابينه شميتكه، حركة الاعتزال (٣) المرحلة المدرسية، ضمن كتاب "المرجع في تاريخ علم الكلام"، ٣٢٦/١.

(٨٢) حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، ص٢٠١.

(٨٣) إيرناندیث، تاريخ الفكر في العالم الإسلامي، المجلد الأول، ص٢٠٩.

(٨٤) انظر: زابينه شميتكه، حركة الاعتزال (٣) المرحلة المدرسية، مرجع سابق، ٣٢٧/١. شميتكه، تقديم كتاب المنهاج في أصول الدين للزمخشري، ص٨٢.

(٨٥) Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 560.

(٨٦) انظر: المحتوى في علم الكلام، ترجمة: د. أحمد محمود هويدي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٢١م، ص١٧.

(٨٧) انظر: السابق، ص٢٣، ص٧٨.

(٨٨) السابق، ص١٦٩.

(٨٩) السابق، ص١٧.

(٩٠) السابق، ص١٦٨.

(٩١) انظر: السابق، ص٢٧.

(٩٢) ينظر ترجمته ضمن: ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص١١٦.

(٩٣) انظر: Responses to Islamic Polemics, p: 145. – د. علي سامي النشار، وعباس أحمد الشربيني، الفكر اليهودي وتأثره بالفلسفة الإسلامية، الإسكندرية: منشأة دار المعارف، ط١/١٩٧٢م، ص٢٠-٢١.

(٩٤) إيرناندیث، تاريخ الفكر في العالم الإسلامي، المجلد الأول، ص٢١٠.

(٩٥) انظر: جريجور شفارب، المعتزلة في عصر ابن رشد، ترجمة: د. يوسف مدراري، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، (العدد١٠، صيف ٢٠٢٠م)، ص٢٣٠.

(٩٦) Schwarb, Sahl b. al-Fadl al-Tustari's Kitab al-ima, p:61.

(٩٧) Schmidtke, Abū al-Ḥusayn al-Baṣrī on the Torah and its Abrogation, p: 560.

(٩٨) Jewish-Muslim Intellectual History Entangled: Textual Materials from the Firkovitch Collection, Saint Petersburg, p: 40.

(٩٩) هو أبو الحسين علي بن سليمان المقدسي من الكتاب الذين كتبوا تعليقا على سفر التكوين في القرن الخامس الهجري، وكان في الأصل من القدس، لكنه انتقل إلى مصر. ومن الواضح أن علي بن سليمان أخذ على عاتقه دور الحفاظ على التراث الفكري لقرائين القدس، فقد أنتج عددًا من (الملخصات) لأعمال مهمة في الفقه والشريعة، وفلسفة اللغة العبرية، بالإضافة إلى مختارات من تعليقات الكتاب المقدس. وكان ناسخًا نشطًا وتم الاحتفاظ بعدد من مخطوطات بتوقيعه في مجموعات فيركوفيتش Firkovitch collections) والمكتبات الأخرى.

(١٠٠) Schwarb, Sahl b. al-Fadl al-Tustari's Kitab al-ima, p:77.

(١٠١) ورغم ذلك، أرى أنّ القرائي يعقوب القرقساني قد سبقه إلى استخدام المنطق الأرسطي فيما يتعلق بالتفسيرات الفقهية. [انظر: الأنوار والمراقب، ص٧٤-٧٧].

(١٠٢) سهل بن فضل التستري، قطع من الأصول المهذبية، تحقيق: شميتكه، ويلفرد مادلنغ، ضمن كتاب Jewish-Muslim Intellectual History Entangled, p:303.

(١٠٣) يظهر هذا من خلال عنوان كتابه "الأصول المهذبية المشتملة على العلم بالتوحيد والعدل".

(١٠٤) انظر: شميتكه، مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري (٤٣٦هـ/١٠٤٠م)، عمان: مجلة التسامح، العدد التاسع، ٢٠٠٥م، ص٢٣٣.

(١٠٥) انظر: ابن المرتضى، باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، ص٥١.

(١٠٦) يقصد بأبي كثير: يحيى بن زكريا الكاتب الطبراني، إشمعثي المذهب (أي من الربانيين)، وكانت وفاته في حدود العشرين والثلاثمائة. [انظر: المسعودي، التنبيه والإشراف، عني بتصحيحه ومراجعته: عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة: مكتبة الشرق الإسلامية، ١٩٣٨م، ص٩٨-٩٩].

(١٠٧) انظر: الأنوار والمراقب، نيويورك، ١٩٤٠م، ص٤٤٠.

(١٠٨) see, David Sklare, Levi ben Yefet and his Kitāb al-Niⵎma :Selected Texts, p: 157-160.

(١٠٩) Ibid, p: 211.

(١١٠) Ibid , p: 214.

(١١١) المحتوى، ص١٦٨.

(١١٢) القاضي أبو يوسف القزويني، الواضح: مختصر في أصول الفقه، قدم له واعتنى به: محمد الحسيني، وعبد الله الغزي، الرياض: دار فارس، ط١/٢٠٢٢م، ص٢٦٧.

(١١٣) المعتمد في أصول الفقه، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه: محمد حميد الله، وآخرين، دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٦٤م، ١/٤٠١.

(١١٤) انظر: شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م، ص٥٧٦.

(١١٥) انظر: الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: د. حسن الشافعي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠١٢م، ص٣٤١. وأيضا: ص٣٤٩.

(١١٦) انظر: د. عمار طالبي، آراء الخوارج الكلامية: الموجز لأبي عمار عبد الكافي الإباضي، الجزائر، موفم للنشر، ٢٠١٣م، ١/٣٣٣ وما بعدها.

(١١٧) انظر: الحاكم الجشمي، تحكيم العقول في تصحيح الأصول، تحقيق: عبد السلام الوجيه، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط٢/٢٠٠٨م، ص١٩٧. الماوردي، أعلام النبوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/١٩٨٦م، ص٥٠.

(١١٨) انظر: الفائق في أصول الدين، ص٤١٥. المنقذ من التقليد، ١/٤٣٠ وما بعدها.

(١١٩) الفائق في أصول الدين، ص٤١٧.

(١٢٠) المنقذ من التقليد، ١/٤٣٤.

(١٢١) انظر: د. حمدي الشرقاوي، مقارنة الأديان بين التنظير والتطبيق عند القاضي عبد الجبار المعتزلي: دراسة تحليلية مقارنة، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت، ص٢٥٠.

(١٢٢) انظر: المعجم الوسيط، مادة " نسخ ". المعتمد في أصول الفقه، ١/٣٩٤.

(١٢٣) المعتمد في أصول الفقه، ١/٣٩٦. شرح الأصول الخمسة، ص٥٨٤. الفائق في أصول الدين، ص٤١٥. المنقذ من التقليد، ١/٤٣٠. الحاكم الجشمي، التهذيب في التفسير، تحقيق: د. عبد الرحمن السالمي، (القاهرة: دار الكتاب المصري- بيروت: دار الكتاب اللبناني)، ط١/٢٠١٨م، المجلد الأول، ص٥٣٧.

(١٢٤) بينما يميل عبد القاهر البغدادي (ت: ٥٤٢٩) إلى رأي المعتزلة في هذا التعريف. [انظر: أصول الدين، ص٢٢٧].

(١٢٥) الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه: د. محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٠م، ص٣٣٩.

(١٢٦) انظر: د. علي مبروك، النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ، بيروت: دار التنوير، ط١/١٩٩٣م، ص٢٩٢.

(١٢٧) يقول الحمصي: « ذكرنا المثل دون العين، لأنه لو نهى تعالى عن غير ما أمر به لكان ذلك بداء، وذلك محال عليه تعالى، وكان فيه إضافة قبيح إليه تعالى، إما الأمر أولا أو النهي ثانيا». [المنقذ من التقليد، ١/٤٣٠].

(١٢٨) انظر: المعتمد في أصول الفقه، ١/٤٠١.

(١٢٩) شرح الأصول الخمسة، ص٥٧٦.

(١٣٠) انظر: الإرشاد، ص٣٣٨.

(١٣١) يؤيد ذلك قول الماوردي (ت: ٤٥٠ه) في كتابه (أعلام النبوة، ص٥٠): « منعت اليهود من نبوته لامتناعهم من نسخ الشرع ». إذًا اتخذوا النسخ ذريعة وحجة لإنكار النبوة.

(١٣٢) د. مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم: دراسة تاريخية تشريعية نقدية، المنصورة: دار الوفاء للطباعة، ط٣/١٩٨٧م، المجلد الأول، ص٢٨.

(١٣٣) يقول الحاكم الجشمي: «لا خلاف بين المسلمين في جواز النسخ، وإنما خالف في ذلك اليهود ». [التهذيب في التفسير، المجلد الأول، ص٥٤٠].

(١٣٤) انظر: د. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، ط٩، د.ت، ١/٦٧. د. محمد صالح السيد، مدخل إلى علم الكلام، القاهرة: دار قباء، ٢٠٠١م، ص٨٥-٨٦. وقارن: أصالة علم الكلام، القاهرة: دار الثقافة والنشر، ١٩٨٧م، ص١١٧.

(١٣٥) د. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة (النبوة- المعاد)، القاهرة: مكتبة مدبولي، المجلد الرابع، د. ت، ٤/١٠٤.

(١٣٦) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ٢/١١١.

(١٣٧) انظر: المعتمد في أصول الفقه، ١/٤٠١.

(١٣٨) انظر: الخياط، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد وما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم، تقديم وتعليق: د. نيبرج (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية – بيروت: دار الندوة الإسلامية)، ١٩٨٨م، ص٤٨.

(١٣٩) انظر: د. مختار عطا الله، منهج المعتزلة في مجادلة علماء الملل المخالفة حتى نهاية القرن الخامس الهجري، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ص٢٤٧.

(١٤٠) الانتصار، ص١٢٨.

(١٤١) انظر: طوالع علم الكلام المعتزلي كتاب الأصول لأبي علي محمد بن خلاد وشروحه، طبعة محققة لزيادات شرح الأصول للإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون البطحاني الزيدي (ت: ٤٢٤/١٠٣٣)، دار بريل، ليدن، ٢٠١١م، ص١٦٤. شرح الأصول الخمسة، ص٥٧٦ . المغني، ٩٧/١٦. المعتمد في أصول الفقه، ٤٠١/١. تحكيم العقول، ص١٩٧. التهذيب في التفسير، المجلد الأول، ص٥٤٠. الحاكم الجشمي، شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٥٩ (أ). المنقذ من التقليد، ٤٣٠/١. وقارن أيضا: د. عادل سالم عطية، ابن خلاد المعتزلي(ت: ٣٥٠/٩٦١م) وموقفه النقدي من قضية النسخ عند اليهود، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، أبريل ٢٠٢٠م، ص٢٥٨٤-٢٥٨٥.

(١٤٢) Mu□tazili Discussions of the Abrogation of the Torah, p:710.

قارن: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، د. ت، ١٧٩/١-١٨٠.

(١٤٣) انظر: الأنوار والمراقب، ص٤٤٠-٤٤١.

(١٤٤) انظر: المغني، ١٦/ ١١٠. الشهرستاني، الملل والنحل، ١٦/٢.

(١٤٥) Sklare, Levi ben Yefet and his Kitāb al-Ni□ma , p: 212.

(١٤٦) Mu□tazili Discussions of the Abrogation, p:727.

(١٤٧) أورد الباقلاني بابا عن الكلام على منكر نسخ شريعة موسى عليه السلام من جهة السمع دون العقل. [انظر: التمهيد، عني بتصحيحه ونشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٥٧م، ص١٧٦. عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص٢٢٦. ابن الملاحمي، الفائق في أصول الدين، ص٤١٥. الحاكم الجشمي، شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٥٩ (أ). أبو عمار عبد الكافي الإباضي، الموجز، ٣٣٣/١. المنقذ من التقليد، ٤٣٥/١].

(١٤٨) يصرح القاضي عبد الجبار أن جميع اليهود عدا فرقة يسيرة يعتلون بهذا المنع. [انظر: المغني، ٩٧/١٦].

(١٤٩) انظر: المنقذ من التقليد، ٤٣٠/١.

(١٥٠) انظر: د. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، ١٠٧/٤.

(١٥١) انظر: الفصل في الملل، ١/١٧٩-١٨٠. الحاكم الجشمي، شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٥٩ (أ).

(١٥٢) انظر: المغني، ١٦/١٣٩.

(١٥٣) السابق، ١٦/١٣٩.

(١٥٤) المنقذ من التقليد، ١/٤٣١.

(١٥٥) انظر: كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٣.

(١٥٦) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص٥٧٧.

(١٥٧) انظر: تحكيم العقول، ص١٩٧. التهذيب في التفسير، المجلد الأول، ص٥٤٠.

(١٥٨) انظر: الفائق في أصول الدين، ص٤١٥.

(١٥٩) انظر: القاضي أبو يوسف القزويني، الواضح: مختصر في أصول الفقه، ص٢٦٧.

(١٦٠) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١/١٩٩٨م، ٣/٤٧٣. المنهاج في أصول الدين، ص٧١.

(١٦١) انظر: حواشي ابن المخرومة على كتاب تنقيح الأبحاث للملل الثلاث لابن كمونة، حققه وقدم له: المطران حبيب باشا، بيروت (المكتبة البولسية-التراث العربي المسيحي)، ١٩٨٤م، ص١٠٣.

(١٦٢) انظر: تفسير المنار، ٢/١١١.

(١٦٣) كان الاستدلال بالواقع المحسوس ديدن كثير من رجال المعتزلة وابن حزم الأندلسي في الحجاج مع الخصوم، ونقض الأدلة. [انظر: د. حمدي الشرقاوي، مقارنة الأديان بين التنظير والتطبيق، ص١٠٩-١١٠].

(١٦٤) انظر: الخياط، الانتصار، ص٦١.

(١٦٥) انظر: المعتمد في أصول الفقه، ١/٤٠١. د. مختار عطا الله، منهج المعتزلة، ص٢٥٩.

(١٦٦) انظر: حواشي ابن المخرومة، ص١٠٣. وأيضا: ص١٠٦.

(١٦٧) الفائق في أصول الدين، ص٤١٥.

(١٦٨) د. مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم، المجلد الأول، ص٢٠.

(١٦٩) انظر: د. علي مبروك، النبوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ، ص٢٦.

(١٧٠) انظر: المختصر في أصول الدين، ضمن كتاب "رسائل العدل والتوحيد"، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، القاهرة: دار الشروق، ط٢/١٩٨٨م، ١/٢٧٠.

(١٧١) Levi ben Yefet and his Kitāb al- Ni□ma: Selected Texts, 2007, p:212.

(١٧٢) المنقذ من التقليد، ١/ ٤٣٠.

(١٧٣) Mu□tazili Discussions of the Abrogation, p:720.

(١٧٤) انظر: د. مختار عطا الله، منهج المعتزلة، ص٢٥٦.

(١٧٥) انظر: المختصر في أصول الدين، ١/ ٢٧٠. المغني، ١٦/ ٦٣. الحاكم الجشمي، تحكيم العقول، ص١٩٨. عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص٢٢٧.

(١٧٦) Mu□tazili Discussions of the Abrogation, p:728.

كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٣.

(١٧٧) شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٥٩ (أ).

(١٧٨) Mu□tazili Discussions of the Abrogation, p: 722.

(١٧٩) Ibid, p: 725.

(١٨٠) Ibid, p: 733.

(١٨١) وهذا المعنى نلحظه أيضا عند الإباضية، وذلك في قول أبي عمار عبد الكافي:« التوراة التي في أيدي اليهود يقرأونها، وهي تنطق بالنسخ وتفصح به، وذلك أن فيها الأخبار عن حدوث شريعة الختان وشبهه بعد أن لم يكن مشروعا». [الموجز، ١/ ٣٣٥].

(١٨٢) انظر: شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٥٩ (ب).

(١٨٣) كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٥. Ibid, p: 726.

(١٨٤) المنقذ من التقليد، ١/ ٤٣٠.

(١٨٥) كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٦.

(١٨٦) Mu□tazili Discussions of the Abrogation, p:735.

(١٨٧) التمهيد، ص١٧٦.

(١٨٨) ابن الملاحمي، الفائق، ص٤١٦. وقارن: الماوردي، أعلام النبوة، ص٥٠.

(١٨٩) يقول الحاكم الجشمي في كتابه (تحكيم العقول، ص١٩٩) :«أما المنكرون نسخ شريعة موسى من جهة السمع، ويروون خبرا عن موسى في ذلك، فلا يُدرى أصادقون في ذلك أم لا، ولا يُدرى لفظ الخبر حتى ينظر فيه أيقتضي ما يقولونه أم لا ؟ ». ويذكر الآمدي:« أنهم مع عجزهم عن صحة السند، في متن الحديث مختلفون». [غاية المرام، ص٣٥٧].

(١٩٠) انظر تفاصيل ذلك: د. عادل سالم عطية، ابن خلاد المعتزلي (ت: ٣٥٠هـ/٩٦١م) وموقفه النقدي من قضية النسخ عند اليهود، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، أبريل ٢٠٢٠م، ص٢٥٩٠-٢٥٩٢.

(١٩١) ذهب بعض المتكلمين إلى نقد هذا الخبر من جهة السند، فهو من وضع ابن الراوندي ليعارض به الرسالة من محمد ﷺ ، ويستدلون على ذلك بأن أحبار اليهود في عهد النبي ﷺلم يذكروا هذا الخبر، ولم يرد في أي سفر من أسفار العهد القديم، ولو كان صحيحا لكان أقوى ما يتمسكون به منافحين عن توراتهم. [انظر: غاية المرام، ص٣٥٧].

(١٩٢) انظر: التنبيه والإشراف، ص٩٨.

(١٩٣) وهذا الرأي يتفق مع ما روي عن هذه الطائفة في رفضها الأخذ بقول الأحبار، أما مخالفوهم فقد قبلوا قول الأحبار. «وكل نظرة تراثية تأخذ بأقوال الأحبار فإنها ترفض النسخ، والنسخ تجديد في حين أن أقوال الأحبار تقليد». [من العقيدة إلى الثورة، ١٠٨/٤].

(١٩٤) انظر: كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٧. Mu□tazili Discussions of the Abrogation of the Torah, p:736.

(١٩٥) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص٥٨٠.

(١٩٦) ذكر بعض المعتزلة أن هذا الخبر من أخبار الآحاد، ومن شرط قبول الخبر في الديانات أن يكون متواترا أو جاريا مجرى التواتر.

(١٩٧) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص٥٨١. المغني، ١٣٢/١٦.

(١٩٨) انظر أمثلة لهذا التصرف في النقل: حواشي ابن المحرومة، ص١٠٧-١٠٨.

(١٩٩) المغني، ١٣٠/١٦.

(٢٠٠) نسب هذا الرأي أيضا إلى أبي رشيد النيسابوري. قارن: الحاكم الجشمي، شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٦٠ (أ).

(٢٠١) انظر: كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٧. المغني، ١١٧/١٦.

(٢٠٢) يلخص الماوردي أهمية خبر التواتر بقوله: «خبر التواتر إذا انتفت عنه الريب حق لا يعترضه شك، وصدق لا يشتبه بإفك ». [أعلام النبوة، ص٢٩].

(٢٠٣) انظر: كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٦.

(٢٠٤) انظر: المغني، ١٣٤/١٦. حواشي ابن المحرومة، ص١٠٩. د. حمدي الشرقاوي، مقارنة الأديان بين التنظير والتطبيق، ص١٠١. وقارن: ص٢٥٥-٢٥٦.

(٢٠٥) انظر: كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٧. شرح العيون، القسم السادس، (مخطوط)، لوحة ٢٦٠ (أ).

(٢٠٦) المغني، ١٣٠/١٦.

(٢٠٧) انظر: كتاب زيادات شرح الأصول، ص١٦٧.

(٢٠٨) انظر: غاية المرام، ص٣٥٨.

(٢٠٩) ابن الملاحمي، الفائق في أصول الدين، ص٤١٧.

(٢١٠) انظر: د. مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم، المجلد الأول، ص٤٣.

(٢١١) الفائق في أصول الدين، ص٤١٧.

(٢١٢) انظر: الفائق في أصول الدين، ص٤١٧.

(٢١٣) نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، بيروت: دار الأضواء، ط٢/١٩٨٥م، ص٣٥٧.

(٢١٤) المغني، ١٣٧/١٦.

(٢١٥) المغني، ١٣٧/١٦.

(٢١٦) الحمصي، المنقذ من التقليد، ٥٠٤/١.

(٢١٧) تفسير مفاتيح الغيب، بيروت: دار الفكر، ط١/١٩٨١م، ٣٩/٣.

(٢١٨) see: Camilla Adang, A rare case of biblical "testimonies" to the Prophet Muḥammad in Muʿtazilī literature, p298-299.

(٢١٩) شيتكه، تلقي المسلمين للمواد المعرفية التوراتية: ابن قتيبة وكتابه أعلام النبوة، عمان: مجلة التفاهم، (العدد ٣٧، ٢٠١٢م)، ص٢٩٣.

(٢٢٠) انظر: الدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد ﷺ، حققه وقدم له: عادل نويهض، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١/١٩٧٣م، ص١٣٠-١٣١.

(٢٢١) انظر: السابق، ص١٣٧-١٣٩. ص١٦٨-١٧٠. ص١٧٩-١٨٠.

(٢٢٢) هو أبو الحسن علي بن محمد الأسدي، كان نحويا، أديبا، جماعا للكتب، توفي سنة ٣٤٨ من الهجرة.

(٢٢٣) المنقذ من التقليد، ٥٠٧/١.

(٢٢٤) انظر: آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨م، ٣٤٤/١.

(٢٢٥) يبرهن على هذه المخالطة قول القاضي عبد الجبار: « متى قالوا: وكذلك نحن نعلم من دين موسى ضرورة أنه خاتم الأنبياء، قلنا: إن هذا مما لا سبيل لكم إليه، فلو كان كذلك لشاركناكم في العلم به على طول مخالطتنا لكم ومناظرتنا إياكم». [شرح الأصول الخمسة، ص٥٨٢].

(٢٢٦) المنقذ من التقليد، ١/٥٠٥.

(٢٢٧) السابق، ١/٥٠٦.

(٢٢٨) السابق، ١/٥١٧. قارن: الدين والدولة، ص١٧١.

(٢٢٩) يظل السؤال مطروحا: هل يرجع أبو الحسين البصري بنفسه إلى الكتاب المقدس ليقتبس منه ما يحتاج إليه في الجدل الديني مع اليهود أم أنه يعتمد تلك الاقتباسات التي أوردها السابقون عليه ؟

(٢٣٠) المنقذ من التقليد، ١/٥٠٨. قارن: تفسير مفاتيح الغيب، ٣/٣٩. الماوردي، أعلام النبوة ، ص١٢٢. الدين والدولة، ص١٦٩. إذ يقول ابن ربن الطبري :«قال حبقوق النبي عليه السلام: إن الله جاء من التيمن، والقدوس من جبل فاران».

(٢٣١) المنقذ من التقليد، ١/٥٠٦. قارن: المغني، ١٦/١٣٧. الدين والدولة، ص١٣٧. تفسير مفاتيح الغيب، ٣/٣٨. الماوردي، أعلام النبوة، ص١١٨.

(٢٣٢) المنقذ من التقليد، ١/٥٠٦. وفي سفر التثنية ١٨:١٨ (أُقِيمُ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ وَسَطِ إِخْوَتِهِمْ مِثْلَكَ، وَأَجْعَلُ كَلاَمِي فِي فَمِهِ، فَيُكَلِّمُهُمْ بِكُلِّ مَا أُوصِيهِ بِهِ).

(٢٣٣) السابق، ١/٥٠٩.

(٢٣٤) السابق، ١/٥١٢.

(٢٣٥) السابق، ١/٥٠٩.

(٢٣٦) السابق، ١/٥١٣.

(٢٣٧) استعان أبو الحسين البصري باللسان السرياني، فهل كان على معرفة بالسريانية أم أنه رجع إلى المؤلفات العربية المتضمنة بعض المفردات والتفسيرات السريانية ؟

(٢٣٨) الماوردي، أعلام النبوة، ص١٢٠.

(٢٣٩) المنقذ من التقليد، ١/٥١٣.

(٢٤٠) السابق، ١/٥٠٥.

(٢٤١) الماوردي، أعلام النبوة، ص١٢٢-١٢٣.

(٢٤٢) المنقذ من التقليد، ١/٥١٧.

(٢٤٣) المنقذ من التقليد، ١/٥٠٤-٥٠٥. قارن: الدين والدولة، ص١٣١. تفسير مفاتيح الغيب، ٣/٣٧. الماوردي، أعلام النبوة، ص١١٨.

(٢٤٤) السابق، ١/٥٠٥.

(٢٤٥) السابق، ١/٥١٢.

(٢٤٦) السابق، ١/٥٠٩.

(٢٤٧) السابق، ١/٥١٠

(٢٤٨) السابق، ١/٥١٥.

(٢٤٩) السابق، ١/٥١٥ وما بعدها.

(٢٥٠) السابق، ١/٥١٦.

(٢٥١) السابق، ١/٥١٦.

(٢٥٢) السابق، ١/٥١١. قارن: تفسير مفاتيح الغيب، ٣/٤٠. الماوردي، أعلام النبوة، ص١٢٠.